



غرداية في : 01 - 07 - 2026 .

شهادة تصحيح

يشهد الأستاذ (ة) : عبيدات محمد أورايج الصفه في لجنة المناقشة :
بصفته عضوا في لجنة مناقشة الطالب (ة) : حمدي بسعيد المشيخ عدون تحت الأرض قاسم
شعبة : علوم تجارية تخصص : مالية وتجارة دولية
بعنوان : سياسة الدعم كآلية لضبط لميزان التجاري
..... خلال الفترة 2000 - 2024
.....
.....
تاريخ المناقشة : 01 جوان 2026
أن الطالب (ة) إلتم (ت) بجميع الملاحظات المقدمة من طرف اللجنة وأن المذكرة قابلة للإيداع النهائي



إضاء الأستاذ(ة) المكلف(ة) بمتابعة التصحيح

عبيدات محمد أورايج
A. Bouk

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة غرداية

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: التجارية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الليسانس

في ميدان: العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير

تخصص : مالية و تجارة دولية

بغنوان



سياسة الدعم كآلية لضبط الميزان التجاري خلال الفترة 2000-2024

إشراف الأستاذ:

- عيدات محند اورابح

إعداد الطالبان

- حمدي سعيد الشيخ عدون

- تحت الأرض قاسم

الصفة	المؤسسة	الصفة	الإسم واللقب
رئيسا	جامعة غرداية	أستاذ محاضر أ	حويشيتي توفيق
مشرفا ومقررا	جامعة غرداية	أستاذ محاضر أ	عيدات محند اورابح
مناقشا	جامعة غرداية	أستاذ محاضر أ	قلاع دم العربي

السنة الجامعية: 2025-2026

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

التشك رات

شكر و عرفان

قال تعالى " لئن شكرتم لأزيدنكم

و قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : "من لم يشكر الناس ، لم يشكر الله عز و جل"

الحمد لله الذي أنعم علينا بنعمة العقل وأرشدنا إلى طريق العلم وهدانا دوما إلى ما فيه الصلاح والثبات

وجعل من الصعب هين وأمدنا بتوفيق منه لإتمام هذا العمل له وحده جل جلاله حمدا يليق بجلال وجهه وفضله علينا وعلى الناس أجمعين.

ألف شكر إلى من قيل فيهم " من علمني حرفا صرت له عبد جميع الأساتذة الذين ساهموا في تكويننا طيلة مشوارنا الدراسي وألف شكر إلى الأستاذ المشرف "عيدات محند /ورايج" الذي نكن له فائق التقدير والاحترام ونتمنى له دوام الصحة والعافية ومزيد التآلق والنجاح.

شكرا إلى كل من أمدنا يد العون وساهم في إنجاز هذا العمل.

وباقة امتنان وعرفان إلى كل من ساعدنا في إعداد هذه الدراسة ولو بكلمة طيبة.

الإهداء

الهي لا يطيب الليل إلا بشكرك، و لا يطيب النهار إلا بطاعتك
و لا تطيب اللحظات إلا بذكرك، و لا تطيب الآخرة إلا بعفوك،
و لا تطيب الجنة إلا برؤيتك، فلك الحمد سبحانه.
إلى التي جعل الله الجنة تحت أقدامها و كانت كالشمعة تضيء لي حياتي
و كانت دعواتها تشق لي طريقي
إلى من حبها يملأ قلبي و هي سبب سعادتي و سر وجودي
إلى الينبوع الذي لا يمل العطاء، إلى من حاكت سعادتي بخيوط من ذهب
: "أمي الحبيبة"
إلى من علمني أن الحياة أخذ و عطاء و غرس في روح الأخلاق و دفعني
إلى النجاح: "أبي الغالي و جدي الغالي"
إلى من قاسمني حب الوالدين شموع حياتي و مؤنسات أيامي إخي و
أخواتي
إلى أساتذتي في كل الأطوار الدراسية من الابتدائي إلى الجامعة
إلى زملائي و اصدقائي في المشوار الدراسي
أهدي ثمرة عملي و أقول لهم كنتم نبراسا في الليالي الحالكات

سعيد

الإهداء

بسم الله الرحمن الرحيم

الإهداء إلى نبع الحنان الذي لا ينضب، ومصدر القوة والأمان.. إلى من
سهرت الليالي ليرتاح بدني، وأحاطتني بالدعوات في كل خطوة.. أُمِّي
الغالية.

إلى رمز التضحية والسند، إلى من علمني كيف أقف في وجه الصعاب،
وكان لي خير قدوة وداعم في مساري.. أبي العزيز.
إلى من تقاسموا معي حلو الأيام ومرها، وكانوا لي العون والرفقة الصالحة..
إخوتي وأخواتي. إلى رفقاء الدرب وشركاء النجاح، الذين ذللنا معاً كل
العقبات، وقاسمنا ضحكات الأمل وتعب الأيام.. أصدقائي وزملائي.
إلى كل من مدّ لي يد العون، ووجهني بحرف أو كلمة، وكان له أثر طيب
في مسيرتي العلمية.. أساتذتي الأفاضل.
إلى كل هؤلاء، أهدي ثمرة جهدي، ونجاحي المتواضع

قاسم

الملخص

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل سياسة الدعم الحكومي في الجزائر ودورها كآلية لضبط الميزان التجاري خلال الفترة الممتدة من 2000 إلى 2024، وذلك من خلال دراسة هيكل الدعم الصريح والضمني، وقياس أثرها على عجز الموازنة العامة والميزان التجاري، مع تقديم حلول مقترحة لإصلاح نظام الدعم. وقد اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي والمنهج القياسي، من خلال تحليل البيانات الرسمية الصادرة عن وزارة المالية والديوان الوطني للإحصاءات. وتوصلت الدراسة إلى أن سياسة الدعم في الجزائر بصيغتها الحالية لا تشكل آلية فعالة لضبط الميزان التجاري، بل تساهم في تفاقم عجزه بسبب تضخيم الواردات الاستهلاكية وإضعاف القدرة التنافسية للصادرات غير النفطية، كما أن ضعف القيمة المضافة للقطاعات المنتجة يجعل تمويل الدعم مرهونا بإيرادات المحروقات المتقلبة، مما يعمق التبعية التجارية للخارج. وأوصت الدراسة بضرورة الانتقال التدريجي من الدعم المعمم إلى الدعم النقدي الموجه، مع إصلاح النظام الضريبي وتعزيز الإنتاج الوطني، لتحويل سياسة الدعم من عبء على الميزانية والتجارة الخارجية إلى آلية مساعدة في تحقيق الضبط المالي والتجاري.

الكلمات المفتاحية: دعم حكومي، ميزان تجاري، ضبط مالي، عجز موازنة، اقتصاد ريعي، تحويلات اجتماعية

Abstract

This study aimed to analyze the government subsidy policy in Algeria and its role as a mechanism for trade balance adjustment during the period from 2000 to 2024, by examining the structure of explicit and implicit subsidies, measuring their impact on the general budget deficit and trade balance, while proposing solutions to reform the subsidy system. The study adopted the descriptive-analytical and quantitative approaches, analyzing official data issued by the Ministry of Finance and the National Statistics Office. The study concluded that the current subsidy policy in Algeria does not constitute an effective mechanism for trade balance adjustment, but rather contributes to worsening its deficit by inflating consumption imports and weakening the competitiveness of non-oil exports. Moreover, the weak value added of productive sectors makes the financing of subsidies dependent on volatile hydrocarbon revenues, which deepens external trade dependence. The study recommended a gradual transition from generalized subsidies to targeted cash transfers, along with tax system reform and strengthening national production, in order to transform subsidy policy from a burden on the budget and foreign trade into a supporting mechanism for achieving fiscal and trade discipline.

Keywords: Government Subsidy, Trade Balance, Fiscal Discipline, Budget Deficit, Rentier Economy, Social Transfers, Subsidy Reform

الفه ارس

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

رقم الصفحة	
-	شكر وعرفان
-	الإهداء
-	ملخص
II - I	فهرس المحتويات
III	فهرس الجداول و الأشكال
أ - ح	مقدمة عامة
24-1	الفصل الأول: الإطار النظري لسياسة الدعم و الميزان التجاري
2	مقدمة الفصل الأول
3	المبحث الأول: ماهية سياسة الدعم
3	المطلب الأول: مفهوم الدعم
4	المطلب الثاني: أنواع الدعم الحكومي
5	المطلب الثالث: أهداف سياسة الدعم الحكومي
7	المطلب الرابع: تقييم الدعم الحكومي
8	المبحث الثاني: آليات الضبط المالي و علاقتها بالموازنة العامة
8	المطلب الأول : الإطار المفاهيمي للضبط المالي
9	المطلب الثاني: العوامل المؤثرة في ضبط المالي
10	المطلب الثالث: عجز الموازنة العامة و أساليب العلاج
16	المطلب الرابع: طرق تمويل العجز الموازني
18	المبحث الثاني: الدراسات السابقة
18	المطلب الأول: الدراسات العربية
22	المطلب الثاني: الدراسات الأجنبية
23	المطلب الثالث: أوجه الشبه و الاختلاف بين الدراسة الحالية و السابقة
26	خاتمة الفصل الأول

فهرس المحتويات

50-27	الفصل الثاني: سياسة الدعم كآلية لضبط الميزان التجاري خلال 2000-2024
28	مقدمة الفصل الثاني
28	المبحث الأول: هيكل سياسة الدعم داخل الموازنة العامة في الجزائر
28	المطلب الأول: الدعم الصريح و الدعم الضمني
32	المطلب الثاني: تحليل تطور الدعم في الجزائر من خلال الميزانية العامة للدولة خلال الفترة 2000-2024
37	المطلب الثالث: أثر سياسة الدعم على الميزان التجاري في الجزائر
41	المبحث الثاني: اصلاح سياسة الدعم في الجزائر
41	المطلب الأول: واقع سياسة إصلاح الدعم في الجزائر
46	المطلب الثاني: واقع سياسة إصلاح الدعم الحكومي و تعزيز الضبط المالي في الجزائر
46	المطلب الثالث: الحلول المقترحة لحل مشاكل الدعم الحكومي في الجزائر
49	المطلب الرابع: نتائج الدراسة و علاقتها بضبط الميزان التجاري
51	خاتمة الفصل الثاني
52	الخاتمة العامة
-	قائمة المراجع
-	ملاحق

فهرس الجداول

الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
23	مقارنة بين الدراسة الحالية و دراسات السابقة العربية	1
24	مقارنة بين الدراسة الحالية و دراسات السابقة الأجنبية	2
37	أبرز تطورات رصيد الميزانية في الجزائر (2000-2024)	3
38	أبرز نسب التحويلات الاجتماعية إلى رصيد الميزانية (2000-2024)	4
39	تطور القيمة المضافة لأهم القطاعات (2020-2024) (مليار دج)	5

فهرس الأشكال

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الجدول
29	تطور قيمة الدعم الصريح حسب القطاعات في الجزائر 2000-2024	1
31	تطور القيمة المضافة لقطاعات الاقتصاد الكلي في الجزائر خلال الفترة 2020-2024	2
33	تطور نفقات التسيير، التحويلات الاجتماعية في الجزائر 2000-2024	3
35	نسبة التحويلات الاجتماعية إلى رصيد الميزانية خلال 2000-2024	4

مقدمة عامة

تمهيد

تعد سياسة الدعم الحكومي إحدى الأدوات الاقتصادية والاجتماعية الأكثر استخدام في الدول النامية، وخاصة في الاقتصادات الريعية التي تعتمد بشكل رئيسي على عائدات المحروقات. ففي الجزائر، لعبت سياسة الدعم دور محوري منذ الاستقلال في تحقيق أهداف اجتماعية كحماية القدرة الشرائية للمواطنين، ودعم الفئات محدودة الدخل، وضمان الاستقرار الاجتماعي. إلا أن هذه السياسة تحولت تدريجيا من أداة للحماية الاجتماعية إلى عبء ثقل على المالية العامة، خاصة في ظل تزايد نفقات الدعم بشكل مضطرد وارتباطها الوثيق بتقلبات أسعار النفط في الأسواق العالمية.

إن الميزان التجاري، باعتباره المؤشر الأساسي الذي يعكس قدرة الاقتصاد الوطني على تغطية وارداته من خلال صادراته، شهد تدهور ملحوظ في الجزائر خلال العقود الأخيرة، وذلك بسبب هيمنة المحروقات على هيكل الصادرات وضعف القاعدة الإنتاجية المحلية في القطاعات الصناعية والزراعية. وفي هذا السياق، تبرز إشكالية رئيسية مفادها: هل يمكن لسياسة الدعم الحكومي في الجزائر أن تشكل آلية فعالة لضبط الميزان التجاري، أم أنها تساهم في تعميق العجز التجاري من خلال تضخيم الاستهلاك المحلي وزيادة الاعتماد على الواردات؟

إن الإجابة عن هذا التساؤل تتطلب فهم دقيق لطبيعة سياسة الدعم في الجزائر، هيكلها، تطورها، وآثارها المالية والاقتصادية، وهذا ما تسعى هذه الدراسة إلى تقديمه من خلال تحليل نظري وتطبيقي معمق. وتتفرع عن هذه الإشكالية الرئيسية الأسئلة الفرعية التالية:

1. ما مفهوم سياسة الدعم الحكومي وما أنواعها وأهدافها وآليات تقييمها؟
2. ما مفهوم الضبط المالي وعجز الموازنة العامة وطرق تمويله وعلاقته بالميزان التجاري؟
3. ما واقع هيكل الدعم الصريح والضمني في الجزائر خلال الفترة 2000-2024؟
4. ما أثر سياسة الدعم على الميزان التجاري في الجزائر من خلال تحليل تطور التحويلات الاجتماعية وعجز الميزانية والقيمة المضافة للقطاعات الإنتاجية؟
5. ما الإجراءات الإصلاحية التي اتخذتها الجزائر لإصلاح نظام الدعم، وما الحلول المقترحة لتحويله إلى آلية مساعدة في ضبط الميزان التجاري؟

مقدمة عامة

1- فرضيات الدراسة

انطلاقاً من الإشكالية المطروحة والأسئلة الفرعية، يمكن صياغة الفرضيات التالية:

الفرضية الرئيسية

تفترض هذه الدراسة أن سياسة الدعم في الجزائر بصيغتها الحالية (الدعم المعمم) لا تشكل آلية فعالة لضبط الميزان التجاري، بل تساهم في تفاقم عجزه من خلال تضخيم الطلب على الواردات وإضعاف القدرة التنافسية للصادرات غير النفطية، في حين يمكن لإصلاح هذه السياسة بالتوجه نحو الدعم النقدي الموجه أن يحولها إلى آلية مساعدة في تحقيق الضبط المالي والتجاري.

الفرضيات الفرعية

1. توجد علاقة طردية بين ارتفاع نفقات الدعم الصريح (التحويلات الاجتماعية) وتفاقم عجز الميزان التجاري في الجزائر.
2. يساهم الدعم الضمني في زيادة الاستهلاك المحلي غير العقلاني وتغذية عمليات التهريب، مما يفاقم عجز الميزان التجاري.
3. ضعف القيمة المضافة للقطاعات المنتجة (الصناعة والزراعة) يجعل تمويل الدعم مرهون بإيرادات المحروقات، مما يعمق التبعية التجارية للخارج.
4. الانتقال التدريجي من الدعم المعمم إلى الدعم النقدي الموجه، المصحوب بإصلاح النظام الضريبي وتعزيز الإنتاج الوطني، يمكن أن يساهم في تحسين الميزان التجاري على المدى المتوسط والطويل.

2- أهمية الدراسة

تتجلى أهمية هذه الدراسة في عدة جوانب، منها:

أولاً: الأهمية النظرية

- تساهم الدراسة في إثراء الأدبيات الاقتصادية المتعلقة بسياسة الدعم وآليات ضبط الميزان التجاري في الاقتصادات الريفية.
- تقدم إطار تحليلي متكامل يربط بين سياسة الدعم والموازنة العامة والميزان التجاري، وهو ما نال اهتمام محدود في الدراسات السابقة.

مقدمة عامة

ثانياً: الأهمية التطبيقية

- تقدم الدراسة تشخيص دقيق لواقع سياسة الدعم في الجزائر بناءً على بيانات رسمية تمتد لأكثر من عقدين (2000-2024)، مما يوفر مادة علمية قيمة لصناع القرار.
- تقدم الدراسة حلول عملية وإجرائية مقترحة لإصلاح نظام الدعم، استناداً إلى التجارب الدولية والخصوصية الجزائرية.
- تسلط الدراسة الضوء على العلاقة بين الدعم والميزان التجاري، وهو موضوع حيوي في ظل أزمة السيولة المالية التي تعاني منها الجزائر.

ثالثاً: الأهمية الاجتماعية

- تساهم الدراسة في تقديم تصورات لكيفية حماية الفئات الهشة والفقراء في سياق أي إصلاح مرتقب لنظام الدعم.
- تساعد في تحقيق العدالة الاجتماعية من خلال اقتراح آليات لاستهداف الدعم لمستحقيه بدلاً من الدعم المعمم الذي يفيد الأغنياء أكثر من الفقراء.

3- أهداف الدراسة

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف، يمكن إجمالها فيما يلي:

1. تحديد المفاهيم النظرية الأساسية المتعلقة بسياسة الدعم الحكومي (مفهومه، أنواعه، أهدافه، إيجابياته وسلبياته).
2. تحليل الإطار المفاهيمي للضبط المالي وعجز الموازنة العامة وطرق تمويله.
3. رصد وتحليل هيكل سياسة الدعم في الجزائر، من خلال التمييز بين الدعم الصريح والدعم الضمني، وتتبع تطورهما خلال الفترة 2000-2024.
4. قياس أثر سياسة الدعم على الميزان التجاري في الجزائر، من خلال تحليل تطور التحويلات الاجتماعية، وعجز الميزانية، والقيمة المضافة للقطاعات الاقتصادية.
5. تقييم واقع إصلاح سياسة الدعم في الجزائر، من خلال استعراض الإجراءات المتخذة، وتشخيص العيوب التي تعاني منها هذه السياسة.

مقدمة عامة

6. تقديم حلول مقترحة لإصلاح نظام الدعم بما يحولها إلى آلية مساعدة في ضبط الميزان التجاري، مع مراعاة البعد الاجتماعي وحماية الفئات الهشة.

4- حدود الدراسة

تحدد حدود الدراسة في العناصر التالية:

أولاً: الحدود الزمنية:

تمتد الدراسة خلال الفترة 2000-2024، وذلك للأسباب التالية:

- توفر البيانات الإحصائية الرسمية بشكل منتظم خلال هذه الفترة.
- تعكس هذه الفترة تحولات هيكلية مهمة في الاقتصاد الجزائري، من سنوات وفرة نفطية (2000-2013) إلى سنوات أزمة وهبوط الأسعار 2014-2024
- تتيح هذه الفترة دراسة أثر الصدمات الخارجية (أزمة 2014، جائحة كوفيد-19) على سياسة الدعم والميزان التجاري.

ثانياً: الحدود المكانية

تقتصر الدراسة على الجزائر كحالة دراسية، وذلك لخصوصية اقتصادها الريعي ونظام الدعم المعمد الذي تتبعه.

ثالثاً: الحدود الموضوعية

تركز الدراسة على العلاقة بين سياسة الدعم الحكومي والميزان التجاري، من خلال تحليل أثر الدعم على:

- عجز الموازنة العامة.
 - التحويلات الاجتماعية.
 - القيمة المضافة للقطاعات الاقتصادية.
 - الواردات والصادرات.
- كما تتناول الدراسة إصلاح نظام الدعم كحل مقترح لتحسين الميزان التجاري.

رابعاً: الحدود البشرية

تهتم الدراسة بتحليل أثر الدعم على جميع الفئات الاجتماعية، مع التركيز بشكل خاص على الفئات محدودة الدخل والفئات الهشة في سياق الإصلاح.

5- المنهج المتبع

اعتمدت هذه الدراسة على المنهج المختلط الذي يجمع بين المنهج الوصفي التحليلي ، وذلك على النحو التالي:

أولاً: المنهج الوصفي

- استخدم في المبحث الأول من الفصل النظري لتعريف مفاهيم الدعم والضبط المالي وعجز الموازنة.
- استخدم في المبحث الأول من الفصل التطبيقي لوصف هيكل الدعم الصريح والضمني في الجزائر وتطورهما.

ثانياً: المنهج التحليلي

استخدم لتحليل العلاقة بين الدعم والموازنة العامة، من خلال دراسة تطور التحويلات الاجتماعية ونفقات التسيير ورصيد الميزانية.

استخدم لتحليل أثر الدعم على الميزان التجاري من خلال مؤشرات غير مباشرة (عجز الميزانية، نسبة التحويلات إلى العجز، القيمة المضافة للقطاعات).

6- صعوبات الدراسة

واجهت الباحثان بعض الصعوبات أثناء إنجاز هذه الدراسة، من أبرزها:

1. صعوبة الحصول على بيانات دقيقة ومحدثة، خاصة فيما يتعلق بتفاصيل الدعم الضمني (كالإعفاءات الضريبية) والدعم الموجه للطاقة، وذلك بسبب عدم نشر وزارة المالية لكامل التفاصيل في التقارير الرسمية.
2. عدم توحيد منهجية حساب الدعم بين المؤسسات الرسمية المختلفة (وزارة المالية، الديوان الوطني للإحصائيات، بنك الجزائر)، مما استدعى إجراء مقارنات واختيار الأكثر اتساقاً

مقدمة عامة

3. صعوبة الفصل بين أثر سياسة الدعم والعوامل الأخرى المؤثرة على الميزان التجاري (كتقلبات أسعار النفط، أسعار الصرف، السياسات التجارية)، مما استدعى التعامل مع التحليل بحذر.

4. ندرة الدراسات السابقة التي تناولت العلاقة المباشرة بين الدعم والميزان التجاري، حيث ركزت معظم الدراسات على أثر الدعم على الموازنة العامة أو على النمو الاقتصادي فقط.

5. صعوبة الحصول على بعض المراجع الأجنبية الحديثة بسبب القيود المفروضة على قواعد البيانات الدولية.

6. طبيعة الموضوع الحساسية سياسيا واجتماعيا، مما يجعل بعض التصريحات الرسمية أو التقارير غير دقيقة أحيانا أو تفتقر إلى الشفافية الكافية.

7- هيكل الدراسة

تتكون هذه الدراسة من فصلين رئيسيين، يتضمن كل منهما مجموعة من المباحث والمطالب، وذلك على النحو التالي:

الفصل الأول: الإطار النظري لسياسة الدعم و الميزان التجاري

المبحث الأول: ماهية سياسة الدعم

المبحث الثاني: آليات الضبط المالي وعلاقتها بالموازنة العامة

المبحث الثالث: دراسات سابقة

الفصل الثاني: سياسة الدعم في الجزائر وعلاقتها بالميزان التجاري

المبحث الأول: هيكل سياسة الدعم داخل الموازنة العامة في الجزائر

المبحث الثاني: إصلاح سياسة الدعم في الجزائر

الفصل الأول
الإطار النظري لسياسة الدعم
و الميزان التجاري

مقدمة الفصل الأول

تعد سياسة الدعم الحكومي إحدى الأدوات الأساسية التي تعتمد عليها الدولة في تحقيق التوازن بين أهدافها الاقتصادية والاجتماعية، خاصة في الدول التي تسعى إلى حماية الفئات محدودة الدخل وتحفيز القطاعات الإنتاجية. وتكتسي هذه السياسة أهمية خاصة في الاقتصاد الجزائري، حيث ترتبط ارتباط وثيق بعائدات المحروقات التي تشكل المصدر الرئيسي للإيرادات العامة. غير أن الاستمرار في تطبيق سياسة الدعم بشكلها الموسع والمعمم، دون مراعاة معايير الكفاءة الاقتصادية والعدالة الاجتماعية، قد يؤدي إلى اختلالات مالية خطيرة، لعل أبرزها تفاقم عجز الموازنة العامة للدولة.

وإذ تسعى الجزائر في المرحلة الراهنة إلى تعزيز الضبط المالي وترشيد الإنفاق العام، فإن فهم طبيعة سياسة الدعم الحكومي بمختلف أنواعها وأهدافها، وتحديد علاقتها بعجز الموازنة العامة، يشكل خطوة منهجية ضرورية قبل الشروع في تقييم دورها في ضبط الميزان التجاري. لذا يتناول هذا الفصل الإطار النظري لسياسة الدعم من خلال التطرق إلى ماهيتها، أنواعها، أهدافها، وإيجابياتها وسلبياتها، ثم الانتقال إلى تحليل آليات الضبط المالي ومفهوم عجز الموازنة العامة وأسبابه وطرق تمويله، مع استعراض أبرز الدراسات السابقة العربية والأجنبية التي تناولت الموضوع و نقسم هذا الفصل الى ثلاثة المباحث التالية:

المبحث الأول: ماهية سياسة الدعم الحكومي

المبحث الثاني: آليات الضبط المالي وعلاقتها بالموازنة العامة

المبحث الثالث: دراسات سابقة

الفصل الأول: الإطار النظري لسياسة الدعم و الميزان التجاري

المبحث الأول: ماهية سياسة الدعم

تعد سياسة الدعم أداة اقتصادية رئيسية في الجزائر، خاصة في ظل سعيها لضبط الميزان التجاري، و قبل تقييم دور هذه السياسة في ضبط الميزان التجاري، لا بد من استيعاب ماهيتها نظرياً. لذا يتناول هذا المبحث المفاهيم الأساسية للدعم الحكومي، مستعرضاً أنواعه (العيني والنقدي)، وأهدافه الاقتصادية والاجتماعية، ثم يقدم تقييم موضوعي بإبراز إيجابياته وسلبياته. كمايلي:

المطلب الأول: مفهوم الدعم

يمكن تعريف الدعم الحكومي على أنه مساعدة من طرف الدولة، تتيح للمستهلكين على إثرها شراء السلع والخدمات بأسعار أقل من تلك التي يحددها القطاع الخاص في ظل المنافسة، أو تتيح للمنتجين رفع دخولهم بشكل أكبر مما يمكن كسبه بدون هذا التدخل

يشمل هذا التعريف الدعم الذي يقدم في الحالات التي تباع فيها الحكومة السلع والخدمات للمستهلكين بصفقتها منتجاً لها، حيث تبيعها بسعر لا يعكس جميع التكاليف، بما فيها العائد العادي على رأس المال. كما أن قيام الدولة بتوفير الكهرباء بأقل من سعرها الحقيقي يُعتبر دعماً، حتى لو لم تكن هناك تكلفة صريحة في الموازنة¹.

يعرف الدعم الحكومي بأنه: مجموع النفقات النقدية أو العينية التي تتحملها الدولة كجزء من مسؤوليتها الاقتصادية والسياسية، وتقدمها الدولة للمواطنين والمنتجين من أجل الارتقاء بالمستوى المعاشي لهم، وتطوير القطاعات الإنتاجية والخدمية.

ويعرفه آخر بأنه: "أي تدابير تُبقي الأسعار بالنسبة للمنتجين فوق مستوى السوق، أو تخفض التكاليف بالنسبة للمستهلكين والمتاجرين، من خلال منح دعم مباشر أو غير مباشر".

ويعرف أيضاً بأنه: "أي مساعدة من الحكومة، نقدية أو عينية، للمنتجين من القطاع الخاص أو المستهلكين، لا تتلقى الحكومة مقابلها أي تعويض، ولكن يُشترط للمساعدة أداء معين من قبل المتلقي"².

¹ / زغواني ليلي، بودخد كريمة، إصلاح الدعم الحكومي كإجراء للضبط المالي، مجلة الأبحاث الاقتصادية معاصرة، جامعة جيجل، المجلد 04، العدد 02، 2021، ص 373.

² / حياهم أسماء، غويلة يسرى، واقع الدعم الحكومي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر-دراسة تقييمية للفترة 2012-2021-، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص: إقتصاد و تسيير المؤسسات، جامعة 8 ماي 1945 قالمة، السنة الجامعية: 2021-2022، ص 24.

الفصل الأول: الإطار النظري لسياسة الدعم و الميزان التجاري

المطلب الثاني: أنواع الدعم الحكومي

نميز نوعين من الدعم الحكومي هما الدعم العيني و الدعم النقدي نتطرق لهما فيمايلي: ¹

1. الدعم العيني

يقوم هذا النوع من الدعم على توفير سلع وخدمات للفئات ذات الدخل المنخفض والفقيرة بأسعار مخفضة، ويشمل بشكل رئيسي الأنواع التالية:

⇐ دعم الغذاء

ينقسم هذا النوع من الدعم إلى أربعة أنواع رئيسية:

- **دعم البطاقات التموينية:** يتضمن توزيع حجم معين من السلع بأسعار تقل عن الأسعار السائدة في الأسواق، ويتناسب حجم هذه السلع مع عدد أفراد الأسرة.
- **كوبونات الغذاء:** حيث تحصل الفئة المستهدفة على كوبونات ذات قيمة نقدية محددة تمكنها من الحصول على مجموعة من السلع بأسعار السائدة في السوق.
- **برامج التغذية المكملية:** تأخذ شكل وجبات مدرسية وأغذية للأطفال، وتستهدف فئات بعينها مثل تلاميذ المدارس والأطفال الرضع والأمهات في فترة الحمل.
- **دعم أسعار الغذاء :** يهدف إلى توفير السلع لكل فئات المجتمع بكميات كبيرة وبأسعار أقل من الأسعار السائدة في السوق .

⇐ دعم الطاقة

حيث يتم دعم أسعار الطاقة من طرف الحكومة، وتسييرها بأقل من تكلفة الإنتاج.

⇐ دعم السكن

هو عبارة عن دعم مالي للأسر من أجل الحصول على الملكية، في إطار بناء أو شراء مسكن عائلي، عن طريق مساعدة مالية تمنحها الدولة للمستفيد مباشرة أو عن طريق هيئة إقراض مالية. يتم منح هذه المساعدات وفق الأشكال التالية:

¹ / يونس مراد، واقع الدعم الحكومي المعمم في الجزائر و ضرورة الانتقال على الدعم الموجه، مجلة الآفاق للدراسات الاقتصادية، جامعة الجزائر، المجلد رقم 02، العدد 06، 2021، ص 67-68.

الفصل الأول: الإطار النظري لسياسة الدعم و الميزان التجاري

- إعانة شخصية لفائدة المستفيدين من مسكن جديد لدى متعامل في القطاع العقاري.
- إعانة شخصية، متبوعة إن اقتضى الأمر بتخفيض نسبة الفوائد، لفائدة المستفيدين من البناء الذاتي في الوسط الريفي.
- إعانة ترميم أو توسيع مسكن مملوك ملكية تامة في الوسط الحضري والريفي، وتدخل في إطار عملية التهيئة.
- إعانة الهدمات لمعالجة الإطار المبني، طبقاً للشروط والكيفيات المحددة بموجب قرار الوزير المكلف بالسكن.

2. الدعم النقدي

يتمثل نظام الدعم النقدي في تقديم مساعدات نقدية لبعض الفئات التي تحتاج إلى المساعدة، مثل كبار السن والمرأة المعيلة وأصحاب الاحتياجات الخاصة. وهو في الغالب يتخذ ثلاثة أشكال أهمها:

- دعم نقدي عام: على شكل مساعدات حكومية، يمنح اعتماداً على دخل الفرد أو الأسرة، أو القدرة الشرائية على العمل .
- دعم نقدي خاص: يعتمد على عدد الأطفال، بهدف رعاية الأطفال تعليمياً وصحياً.
- تحويلات مشروطة: بضرورة تعليم الأسرة لأبنائها.

المطلب الثالث: أهداف سياسة الدعم الحكومي

نذكر أهم الأهداف للدعم الحكومي بالإيجاز كمايلي: ¹

- دعم الدخل الحقيقية ومحاربة الفقر من خلال تخفيض أسعار المنتجات واسعة الاستهلاك.
- في الدول النفطية، ينظر السكان إلى دعم توزيع الموارد باعتباره سياسة لتقاسم ثروة البلد.
- تقديم المساعدات المالية للقطاعات الحيوية التي تحتاج إلى دعم (كالزراعة والصناعة) بهدف تشجيع الاستثمار والعمالة في القطاع الخاص.

¹ / البشير عمارة، سياسة الدعم الحكومي في الجزائر، مجلة نور للدراسات الاقتصادية، المركز الجامعي آفلو - الأغواط، المجلد 05، العدد 02، ديسمبر 2019، ص 62.

الفصل الأول: الإطار النظري لسياسة الدعم و الميزان التجاري

○ توجد للإعانات مبرراتها المرتبطة باعتبارات سياسية، فدعم الوقود يحظى بشعبية كبيرة لأنه يستفيد منه شريحة واسعة من المجتمع، ويمكن اعتباره في البلدان المنتجة للنفط بمثابة توزيع لربع الغاز والنفط.

○ توزيع الثروة وتقليص التفاوت في مستويات الدخل.

○ الحد من تقلبات أسعار المواد الأساسية، ودعم استقرار الأسعار، ودعم الإنتاج والمنتجين.

○ رفع القدرة التنافسية للقطاعات الإنتاجية المحلية.

← الأهداف الاقتصادية للدعم الحكومي

هناك مجموعة من الأهداف الاقتصادية للدعم الحكومي، أهمها¹:

- مساندة القطاعات الإنتاجية من خلال توفير البنية التحتية والخدمات.
- زيادة الطلب الفعال، مما يؤدي إلى ارتفاع الدخل والاستثمار، وبالتالي تحفيز النمو الاقتصادي.
- تنويع مصادر الدخل والقاعدة الاقتصادية من خلال دعم مختلف قطاعات الإنتاج غير النفطية، مما يسهم في تطوير وتغيير هيكل الاقتصاد الوطني.
- تقليص تكاليف السلع المحلية وجعلها قادرة على منافسة الأسواق العالمية، وبالتالي تشجيع الصادرات الخارجية، وتحفيز الطلب المحلي على المنتجات الوطنية، وتقليص الواردات، وتشجيع إنشاء المؤسسات المتوسطة والصغيرة.
- تصحيح الفشل في نظام السوق، كالطلب على خدمات النقل الجماعي، والصحة، والتعليم.
- حماية المنتجات الناشئة وضمان تأمين فرص العمل في مؤسساتها.
- التوظيف الفعال لفائض إيرادات الدولة الناتج عن ارتفاع العائدات النفطية.

¹ / بن حدة مريم، بن قطاس نبيلة، الدعم الحكومي في الجزائر (مفهومه، أنواعه، و هيكلته)، ملتقى دولي حول استراتيجيات و آليات الدعم الحكومي من منظور متطلبات الرعاية الاجتماعية و مقتضيات الفعالية الاقتصادية، واقع و آفاق و تجاري دولية، جامعة وهران 02، يومي 23-24 نوفمبر 2022، ص 7.

الفصل الأول: الإطار النظري لسياسة الدعم و الميزان التجاري

المطلب الرابع: تقييم الدعم الحكومي

يمكننا تقييم سياسة الدعم الحكومي من خلال ما يلي¹:

أ- إيجابيات سياسة الدعم الحكومي

1. مساعدة الأسر الفقيرة ومحدودة الدخل على توفير متطلبات الحياة.
2. تقليل التفاوت في توزيع الدخل.
3. تحقيق العدالة الاجتماعية.
4. دعم الصناعات الوطنية من خلال تحفيز الشركات على توفير السلع والخدمات للمستهلكين بأسعار مدعومة.
5. رفع القدرة التنافسية للقطاعات الإنتاجية المحلية.

ب- سلبيات سياسة الدعم الحكومي

1. انتشار الفساد.
2. عجز في الموازنة العامة للدولة.
3. تسرب قدر كبير من الإعانات الحكومية إلى غير مستحقيها.
4. استفادة كل من الفقير والغني من الدعم، مما يزيد الفقر فقرًا والغني غنيًا.

¹ / هلاقي أحمد، ليلي عياد، بن فرحات جمال، آليات الدعم الحكومي في الجزائر بين الواقع و التحديات، الملتقى الدولي حول استراتيجيات و آليات الدعم الحكومي من منظور متطلبات الرعاية الاجتماعية و مقتضيات الفعالية الاقتصادية: واقع و آفاق و تجارب دولية، جامعة مستغانم، يومي 22-23 نوفمبر 2022 ، ص 339.

الفصل الأول: الإطار النظري لسياسة الدعم و الميزان التجاري

المبحث الثاني: آليات الضبط المالي و علاقتها بالموازنة العامة

يعني الضبط المالي بترشيد الإنفاق العام والحفاظ على عجز الموازنة ضمن حدود أمانة. ويستعرض هذا المبحث مفاهيم الضبط المالي، والعوامل المؤثرة فيه، ثم عجز الموازنة العامة (مفهومه، أشكاله، أسبابه، وطرق علاجه وتمويله). ويهدف إلى فهم العلاقة بين سياسة الدعم والموازنة العامة كمايلي:

المطلب الأول: الإطار المفاهيمي للضبط المالي

يعتبر الضبط المالي (Financial discipline) أحد الأشكال المتبعة لترشيد الإنفاق العام، والمقصود به هو ألا يتجاوز مجموع الإنفاق العام النسب المحددة له في الموازنة العامة للدولة، وألا يتعدى عجز الموازنة العامة نسبة معينة من الناتج المحلي الإجمالي، على شرط أن يكون صرف النفقات العامة في حدود الموارد المالية المتاحة للدولة، وليس تبعاً للمستحقات المالية التي تتبعها الوحدات الإدارية والحكومية. كما يُعرّف هذا الأخير على أنه قدرة الوحدات الحكومية على المحافظة على تجسيد وضمن تنفيذ العمليات المالية للدولة بشكل سلس، يضمن تحقيق الأمان المالي بصيغة طويلة المدى.

كما يُعرّف أيضاً بأنه عملية تسيير المال العام بطريقة مثلى، يُبرز من خلالها الإرادة في تطبيق التنظيم والتشريع المعمول به في إطار المالية العامة، وبشكل يتوافق فيه الإنفاق العام الحالي مع الإنفاق المخطط له سلفاً، وذلك لتجسيد مخطط عمل الحكومة على المدى البعيد.

في حين ذهب (John C. Maxwell) في تعريفه للضبط المالي إلى أنه الإجراء الذي يتم من خلاله مراقبة وضمن تنفيذ الميزانية العامة للدولة بالصيغة التي تم الموافقة عليها من طرف السلطات المختصة، والحرص على حفظ شرعية النفقات العمومية.¹

وضع القواعد التي تحكم عمل النظام المالي وسيره، كوضع الحد الأدنى لمعايير التشغيل وإدارة المخاطر، واتخاذ التدابير التصحيحية الضرورية في حال تعثر المؤسسات المالية مثلاً.

ممارسة الإشراف للتأكد من مدى التزام المؤسسات المعنية وتقييدها بتلك القواعد، عن طريق الرقابة المستمرة والفحوص الدورية الميدانية، وتقييم نظم الحوكمة المؤسسية، والضوابط الداخلية، وممارسات إدارة المخاطر،

¹ /رافع محمد، إصلاح نظام الدعم و دوره في تعزيز الضبط المالي في الجزائر، أطروحة مدممة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه طور الثالث في العلوم المالية و المحاسبية، تخصص: مالية عامة و تشريع ضريبي مالي، جامعة الجزائر 03، السنة الجامعية: 2023-2024، ص 48.

الفصل الأول: الإطار النظري لسياسة الدعم و الميزان التجاري

وطاقتها المالية. وبناءً على هذا التقييم، تتحمل الجهات الرقابية المسؤولية عن اتخاذ الإجراءات في الوقت المناسب تجاه المؤسسات المخالفة¹.

المطلب الثاني: العوامل المؤثرة في ضبط المالي

إن الضبط المالي يقيد حرية التصرف للسياسة المالية بشأن الموارد المالية ووجهتها في الإنفاق نحو القطاعات الاقتصادية القومية، بما يخدم التنمية المستدامة وتطلعات الشعب إلى اقتصاد مزدهر ينعم بالاستقرار. وإن أهم العوامل التي تؤثر في الضبط المالي هي²:

1. العجز والتخطيط غير المستدام للموازنة

إن الصراع الحاصل بين السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية، والآليات السياسية، يحسم جزءاً كبيراً من التدابير المتعلقة بالعجز في الموازنة العامة بشكل يضغط على الموارد المالية لغير صالح الاستقرار المالي، مما يضر بالمحصلة النهائية للاقتصاد القومي والسكان. فغالباً ما يتسبب التخطيط غير المستدام للموازنة العامة في هدر الموارد المالية، ويضر بتخصيص الموارد الاقتصادية، مما يعطل مسيرة التنمية المستدامة ويرفع تكلفة الفرصة البديلة لصالح التحالفات السياسية. لذا فإن اعتماد الضبط المالي يُخفف الخسائر التي يتعرض لها الاقتصاد، ويخدم التنمية الاقتصادية، ويعالج المشاكل المالية التي تحدث نتيجة تجاهل العجز المزمن في الموازنة العامة.

2. الرغبة في السيطرة على الديون

إن رغبة صانعي القرار المالي في السيطرة على الديون الداخلية والخارجية للحكومة تدفعهم إلى تبني حزمة من الإجراءات التقليدية للعمليات المالية بما يتوافق مع عمليات الضبط المالي وارتفاع نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي.

3. طبيعة السياسة المالية في مواجهة التقلبات الدورية

¹ / الشرنه سعيد، دور الضبط المالي في مواجهة الأزمات المالية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم التسيير، تخصص نقود و مالية، جامعة الجزائر 03، السنة الجامعية: 2017-2018، ص 67.

² / سهيلة عبد الزهرة الحجيبي، الضبط المالي و إنعكاسه على التنمية المستدامة في العراق، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، السنة السابعة عشر ، العدد ستون، سنة 2019، ص 31.

الفصل الأول: الإطار النظري لسياسة الدعم و الميزان التجاري

إن التباين الحاصل في الموازنة العامة يترك أثراً واضحاً وكبيراً في سلوك المتغيرات الاقتصادية الكلية، مما يؤثر سلباً في الاستقرار الاقتصادي. إذ ينبغي أن تكون السياسة المالية معاكسة لاتجاه التقلبات الاقتصادية بما يخدم التنمية الاقتصادية، وذلك من خلال زيادة فائض الموازنة في فترات الانتعاش، والعكس صحيح.

4. العدالة بين الأجيال

إن استمرار حالة العجز في الموازنة العامة، وتراكم المديونية العامة، وتراجع الأداء الاقتصادي، وضعف الموارد المالية التي تغذي الأنشطة الاقتصادية، يُحقق حالة من عدم العدالة بين الأجيال الحالية والمستقبلية. إن هذه السياسات قد تؤدي إلى إعاقة الأجيال الحاضرة والمستقبلية، دون استفادة الأجيال القادمة من منافع ارتفاع الاحتياجات الحكومية والمكاسب التي يحصل عليها السياسيون في الوقت الحاضر، مما يضر بأهداف التنمية المستدامة ويظهر نوعاً من الظلم وعدم العدالة بين الأجيال.

المطلب الثالث: ماهية الميزان التجاري وعجز الموازنة العامة و أساليب العلاج

الفرع الأول : مفهوم الميزان التجاري و مكوناته

أولاً: تعريف الميزان التجاري

يعبر الميزان التجاري عن صافي التعاملات الخارجية للدولة، أي الفرق بين صادراتها و وارداتها. ويُعتبر حساب تجارة السلع حساباً فرعياً ضمن حساب العمليات الجارية. تُدرج في هذا الحساب قيم الصادرات والواردات من السلع. فإذا كان رصيد هذا الحساب دائماً، يُسمى الحالة فائض الميزان التجاري، أما إذا كان رصيده مديناً، فيُقال له عجز الميزان التجاري¹.

يمثل رصيد الميزان التجاري الفرق بين الصادرات والواردات. ويكون الميزان في حالة فائض إذا كانت قيمة الواردات أقل من قيمة الصادرات، وفي حالة عجز إذا زادت قيمة الواردات عن قيمة الصادرات، ويتحقق التوازن عندما تتساوى قيمتهما².

ثانياً: مكونات الميزان التجاري

¹ /برائس خليفة ، دراسة تحليلية و قياسية للميزان التجاري في الجزائر خلال الفترة 1970-2010، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير بقسم العلوم الاقتصادية ، تخصص تحليل إقتصادي، جامعة الجزائر 3، السنة الجامعية: 2012-2013 ، ص 36.

² / عادل أحمد حشيش، العلاقات الاقتصادية الدولية، دار الجامعة الجديدة للنشر و التوزيع، مصر الإسكندرية، 2005، ص 87.

الفصل الأول: الإطار النظري لسياسة الدعم و الميزان التجاري

يمكن تقسيم الميزان التجاري إلى عدة مكونات رئيسية، بناء على طبيعة المعاملات المدرجة فيه. وفيما يلي هذه المكونات التي تم استخلاصها من خلال الاطلاع على عدد من البحوث والدراسات وتقارير المنظمات الدولية¹:

1. الميزان التجاري المنظور (السلع)

ويتمثل في الفرق بين قيمة الصادرات والواردات من السلع المادية (مثل النفط، السيارات، والأغذية)، وهو الأكثر شيوعاً في التقارير الاقتصادية.

2. الميزان التجاري غير المنظور (الخدمات)

ويعكس الفرق بين صادرات وواردات الخدمات غير الملموسة، كالسياحة، النقل، التأمين، والخدمات المالية.

3. الميزان التجاري الأساسي (السلع + الخدمات)

وهو مجموع رصيدي السلع والخدمات معاً، دون احتساب التحويلات، ويُطلق عليه أحياناً "الميزان التجاري الموسع".

4. الميزان التجاري الأحادي الجانب (التحويلات المالية)

ويشمل التحويلات التي لا يقابلها تبادل سلع أو خدمات، مثل تحويلات المهاجرين المالية أو المعونات الخارجية.

الفرع الثاني: مفهوم عجز الموازنة العامة

العجز في الموازنة العامة يعني زيادة النفقات عن الإيرادات العامة، بحيث لا تستطيع الإيرادات مجازاة الزيادة المطردة في نفقات الدولة. فالنفقات هي التي تحدد غالباً حجم العجز وطبيعته، حيث تميل النفقات غالباً إلى الزيادة في مختلف دول العالم. وسبب هذا التزايد في النفقات هو تطور الحاجات العامة، وتنوع وظائف الدولة، وازدياد مسؤولياتها نتيجة تدخلها في المصالح العامة، وسعيها لتأمين المزيد من الخدمات والرفاه على الصعيد الاجتماعي والاقتصادي. وقد لا تستطيع الإيرادات العامة مجازاة هذه الزيادة السريعة والمطرودة في

¹ / صبرينة بخوش، أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري الجزائري - دراسة تحليلية للفترة 2010-2023، مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص: إقتصاد نقدي و مالي، جامعة 8 ماي 1945 قالمة، السنة الجامعية 2024-2025، ص 53.

الفصل الأول: الإطار النظري لسياسة الدعم و الميزان التجاري

النفقات العامة، ومن هنا يحدث العجز في الموازنات. فالعجز عبارة عن عدم كفاية الإيرادات العامة لتغطية النفقات العامة بسبب التزايد المتواصل في حجم النفقات العامة¹.

ما الاقتصادي الأمريكي "بنجامين فرانكلين" فيعرف العجز في الموازنة بطريقة مختلفة ولكنها ذات دلالة مهمة جدًا بقوله الشهير: "عندما نعيش حياة الفاتورة للمستقبل، والتكاليف... سنضمن أدنى مستوى من المعيشة للأمريكيين الأفراد، وانخفاض نفاذ أمريكا وأهميتها في الشؤون العامة."

وعرف صندوق النقد الدولي العجز الكلي بأنه المفهوم الذي يركز على إجمالي الإيرادات العامة والنفقات العامة، في حين حدد مفهوم العجز الجاري بزيادة النفقات الجارية عن الإيرادات الجارية، أي أنه ينحصر في الموازنة العامة الجارية².

يعرف عجز الموازنة أيضًا على أنه تلك الوضعية التي يحدث فيها زيادة في نفقات الدولة العامة عن إيراداتها. والعجز المالي بمعناه المطلق هو زيادة الإنفاق على الإيرادات الذاتية للجهة. ويتم التعرف على العجز في العادة عند إعداد الموازنة وقبل التنفيذ، ولذلك فإن الحكومة تعمل على علاجه في البداية إما بتخفيض الإنفاق أو محاولة زيادة الإيرادات. فإن لم تستطع ذلك، أو لم تكن هناك رغبة في تخفيض النفقات أو زيادة الموارد الذاتية، فإن العجز يُعالج بالتمويل من الغير³.

الفرع الثالث: أشكال العجز في الموازنة العامة

أ) نميز خمسة أشكال من العجز في الموازنة العامة كالتالي: ⁴

1. العجز الجاري: وهو ذلك العجز الذي يعبر عن الفرق بين الإنفاق العام الجاري والإيرادات العامة الجارية .

¹ / قروود علي، كزيز نسرين، آليات تمويل عجز الموازنة في الجزائر بين التمويل التقليدي و التمويل غير تقليدي-حالة الجزائر 2007-2017-، مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، العدد الرابع، سبتمبر 2018، ص 197.

² / اسماعيلي خضرة، بدودة لمية، تحليل العلاقة بين نتيجة الموازنة العامة و وضعية ميزان المدفوعات -حالة الجزائر دراسة قياسية من 1990-2018-، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص: اقتصاد كمي، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، السنة الجامعية: 2019-2020، ص 7.

³ / براهيم حسين، قرقب مبارك، أساليب تمويل عجز الموازنة العامة للدولة، مجلة الإحياء، المجلد 21، العدد 28، جانفي 2021، ص 617.

⁴ / دردوري لحسن، عجز الموازنة العامة للدولة و علاجه في الاقتصاد الريعي، مجلة أبحاث اقتصادية و إدارية، جامعة بسكرة، العدد الرابع عشر، ديسمبر 2013، ص 105.

الفصل الأول: الإطار النظري لسياسة الدعم و الميزان التجاري

2. **العجز الأساسي:** يستند هذا المفهوم على استبعاد دفع فوائد الديون المستحقة، لأنه في الواقع هذه الديون عمليات تمت في السابق أي في فترة سابقة، بمعنى أن الفوائد عليها تتعلق بعمليات ماضية وليست حالية .

3. **العجز التشغيلي:** يتمثل هذا العجز في ذلك الذي ينجم عن متطلبات اقتراض الحكومة والقطاع العام، مطروحاً منها مقدار الفوائد المدفوعة على الديون المستحقة على الحكومة والقطاع العام، حيث يؤخذ بعين الاعتبار معدلات التضخم السائدة، أي أنه يراعي في قيمة الفوائد التي تدفع تعويض الدائنين جراء انخفاض القيمة الحقيقية للديون (ارتفاع المستوى العام للأسعار) .

4. **العجز الشامل:** يعبر العجز الشامل عن ذلك العجز الذي يتعلق بالحكومة المركزية والمجموعات المحلية ومؤسسات القطاع العام، حيث يشمل القطاع الحكومي الحكومة المركزية وحكومات الولايات والأقاليم ومشروعات الدولة

5. **العجز الهيكلي:** يتمثل هذا العجز في عجز معدلات نمو الإيرادات العامة عن مسايرة معدلات النفقات العامة واللاحق بها بشكل دائم وغير مفاجئ أو مؤقت، بمعنى أنه عجز دائم يستبعد أثر العوامل المؤقتة أو العارضة التي تكون مؤثرة على العجز المالي، وكذلك التذبذبات في الدخل المحلي وأسعار الفائدة.

(ب) يمكن أن نميز بين ثلاثة أنواع من العجز في موازنة الدولة¹:

← **عجز موازن:** تعترف به السلطة التنفيذية ويظهر عند اعتماد الميزانية، أي في بداية السنة المالية.

← **عجز بنيوي:** يظهر في نهاية السنة المالية نتيجة زيادة النفقات غير المماثلة لزيادة الإيرادات.

← **عجز ناتج عن الوضعية الاقتصادية** التي يمر بها اقتصاد البلد المعني أثناء تنفيذ الموازنة، أي أن هذا النوع يظهر كذلك في نهاية السنة المالية ولم يكن موجوداً في بداية السنة المالية، وفي أغلب الأحيان يعود سبب هذا العجز إلى الانخفاض المفاجئ للإيرادات الناتج هو الآخر عن تغير الأوضاع الاقتصادية خلال فترة تنفيذ الميزانية.

الفرع الرابع: أسباب العجز في الموازنة العامة

هناك العديد من الأسباب التي تؤدي إلى عجز الميزانية العامة للدولة، ولكننا سنركز فقط على أهمها، والتي تتمثل في:¹

¹ / حرواش زينب إيمان، آليات الإنضباط المالي و دورها في معالجة العجز الموازي-دراسة لحالة الجزائر مقارنة مع بعض الدول العربية-، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث، التخصص: إقتصاد نقدي و بنكي، جامعة زيان عاشور الجلفة، السنة الجامعية: 2022-2023، ص 158.

الفصل الأول: الإطار النظري لسياسة الدعم و الميزان التجاري

- توسع الجهاز الإداري الحكومي، بما في ذلك مشروعات ومؤسسات القطاع العام، وما واكب ذلك من نمو في حجم العمالة الحكومية والأجور المدفوعة لها.
- تزايد الإنفاق العسكري.
- زيادة المدفوعات التحويلية لتمويل الخدمات الاجتماعية، ومشروعات الضمان الاجتماعي، وإعانات البطالة، ومساعدة الفقراء وذوي الدخل المنخفض والمحدود.
- تأثير التضخم.
- الأزمات الاقتصادية. فمثلاً، في حالة الركود الاقتصادي، تقوم الدولة بزيادة الإنفاق العام من أجل زيادة التشغيل، وبالتالي الزيادة في الدخل الوطني. ويكون ذلك فعالاً في الدول المتقدمة لما تتميز به من مرونة في جهازها الإنتاجي .

الفرع الخامس: أساليب علاج عجز الموازنة العامة

تلجأ الحكومات التي تحكمها القوانين الوضعية لمعالجة العجز في موازنتها العامة عموماً إلى المصادر المالية التالية: ²

أ) الاقتراض الخارجي

القروض العامة الخارجية هي المبالغ النقدية التي تقترضها الدولة من المؤسسات أو الهيئات أو الدول الأجنبية والإقليمية، مع التعهد بردها ودفع فوائد عنها وفقاً لشروط عقد القرض. ويهدف هذا الاقتراض إلى تمويل العجز في الموازنة العامة، خاصة في الأحوال الطارئة.

⇐ من آثارها الإيجابية: تغطية النفقات غير الاعتيادية، وإذا استخدمت لاستيراد سلع رأسمالية لمشروعات التنمية الاقتصادية فإنها تؤدي إلى زيادة الطاقة الإنتاجية وفرص العمل ورفع مستوى الدخل القومي.

⇐ أما آثارها السلبية فتظهر إذا استخدمت القروض الخارجية في استيراد سلع استهلاكية، أو تم الاعتماد عليها كمصدر مستمر دون معالجة حقيقية للعجز، مما قد يؤدي إلى عقد اتفاقات اقتصادية هزيمة مع الدولة أو المؤسسات المقرضة.

¹ /حكيم شيوطي، زينة عباد، سبل علاج الميزانية العامة للدولة، مجلة الاقتصاد و التنمية البشرية، جامعة مدية، 20-11-2019، ص 118.

² / باقي كريم شريف، عثمان محمود سعيد الله، خالد حيدر عبد علي، العجز في الموازنة العامة و طرق معالجته في النظام المالي الإسلامي مع المقارنة بالأنظمة الوضعية، أطروحة دكتوراه في كلية العلوم الإسلامية، جامعة السليمانية، ص 583.

الفصل الأول: الإطار النظري لسياسة الدعم و الميزان التجاري

ب) الاقتراض الداخلي (المحلي)

القروض الداخلية هي التي تقترضها الدولة من المؤسسات المالية والاقتصادية والبنوك الخاصة داخل البلاد، أو من أشخاص طبيعيين أو اعتباريين في إقليمها.

⇐ من آثارها الإيجابية: تتمتع الدولة بحرية كبيرة في وضع شروطها وكيفية سدادها، ولا ينتج عنها اقتطاع من موارد الدولة لصالح قوى خارجية.

⇐ من آثارها السلبية: قد يؤدي إلى نقص الأموال المتاحة للاستثمار الخاص، مما يسبب أثراً انكماشياً على النشاط الاقتصادي. لكن إذا استُخدم القرض لأهداف ضرورية كمشروعات التنمية أو إعادة البناء بعد الكوارث، فإنه يزيد فرص التوظيف والاستثمار الخاص بدلاً من أن يسبب انكماشاً.

ت) فرض ضرائب جديدة

وهو لجوء الدولة إلى زيادة أسعار الضرائب الحالية أو فرض ضرائب جديدة لتمويل عجز الموازنة. لكن هذا الإجراء يُنقذ لآثاره السلبية، حيث يؤدي إلى تخفيض الدخل والثروات، ورفع أسعار السلع والخدمات.

ث) الاحتياطي المالي العام

قد تلجأ بعض الدول إلى استخدام احتياطياتها النقدية لتغطية عجز الموازنة العامة، كما فعلت دولة الكويت فترة احتلال العراق لها وحرب الخليج.

ج) إصدار النقود

عندما تواجه الدولة عجزاً ولم تعالجه بالضرائب والقروض، قد تلجأ إلى إصدار نقود جديدة. عارضت النظرية المالية التقليدية هذا الإجراء بحجة أنه يسبب سوء التوزيع وارتفاع الأسعار والتضخم. لكن النظرية الاقتصادية الحديثة ترى أنه يمكن اللجوء إلى الإصدار الإضافي للنقود في حالة وجود موارد اقتصادية معطلة .

هناك فرق بين الدول المتقدمة والدول النامية: ففي الدول المتقدمة يمكن توظيف إصدار النقود بشكل مفيد بفضل جهازها الإنتاجي القادر على استيعاب الطلب الإضافي. أما في الدول النامية فقد يترتب عليه آثار سلبية إضافة إلى هبوط القوة الشرائية للنقود، مما يدفع أصحاب رؤوس الأموال إلى استثمار أموالهم في الخارج بدلاً من الداخل.

الفصل الأول: الإطار النظري لسياسة الدعم و الميزان التجاري

سادسا: المنح والمساعدات

هي الأموال التي تحصل عليها الدولة من دول أخرى، أو من البنوك والمؤسسات المالية، أو من مواطنيها كتبرعات. يتم إدراج هذه الأموال في الموازنة العامة وتوجيهها لأغراض إدارية ومالية واجتماعية واقتصادية.

سابعا: طرق أخرى لمعالجة العجز

تعتمد بعض الحكومات وسائل أخرى، ففي الولايات المتحدة الأمريكية مثلا تستخدم أساليب منها:

- تخفيض النفقات الاجتماعية والثقافية كالتعليم والصحة والبيئة والنقل.
- زيادة الإعفاءات الضريبية بهدف تشجيع الاستثمارات وتنشيط الاقتصاد وزيادة الدخل.

المطلب الرابع: طرق تمويل العجز الموازي

هناك عدة مصادر لتمويل العجز الموازي، يمكن تقسيمها بشكل عام إلى مصادر التمويل الخارجي والتمويل المحلي¹:

(أ) **مصادر التمويل الخارجي:** يمكن أن تأخذ المصادر الخارجية لتمويل العجز شكل منح أو قروض ميسرة أو تفضيلية أو اقتراض تجاري. حيث يمكن أن تأخذ المنح شكلاً نقدياً أو شكل مساعدات سلعية تباع هذه السلع محلياً وتستخدم المبالغ المحصل عليها.

لتمويل العجز تكون هذه المنح مخصصة لاستكمال بعض المشاريع. أما القروض الميسرة أو التفضيلية، فتتميز بأن معدلات فائدتها أقل من المعدلات السائدة في السوق بالنسبة للقروض الأخرى. وتتميز أيضاً بأن لها فترة سماح (إمهال) نسبية وبطول فترة السداد، وتمنح من قبل الدول أو المؤسسات المالية، وهي في معظم الحالات تخصص لمشاريع معينة. أما القروض التجارية فتتميز بالأخص من طرف البنوك التجارية الأجنبية، وقد تمنح لأغراض محددة أو غير محددة.

(ب) **مصادر التمويل المحلي:** يمكن للدولة تمويل العجز الموازي عن طريق مصادر التمويل المحلي، سواء عن طريق الاقتراض من الجمهور أو المؤسسات المصرفية. وعموماً يمكن التفرقة بين ثلاثة أنواع من الاقتراض المحلي:

¹ / كزيز نسرين، مرغاد لخضر، آليات تمويل و علاج عجز الموازنة العامة للدولة في الجزائر -دراسة تحليلية 2000-2017، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد 47، جوان 2017، ص 504-505.

الفصل الأول: الإطار النظري لسياسة الدعم و الميزان التجاري

1. الاقتراض من المصرف المركزي

ليس للاقتراض من البنك المركزي تأثير انكماشى مباشر على الطلب الكلى، لأن البنك المركزي ليس مضطراً لتخفيض الائتمان الممنوح لبعض القطاعات حتى يقوم بتوسيع الائتمان المقدم للحكومة. ومن هنا يقال بأن الإنفاق المحلى المصحوب بالاقتراض من البنك المركزي له أثر توسعي على الطلب الكلى.

2. الاقتراض من البنوك التجارية

تأتي هذه الطريقة للتمويل عن طريق بيع سندات الدين العمومي التي تصدرها الخزينة العامة للبنوك التجارية. عندما يكون للبنك التجاري احتياطات زائدة، فلن يكون لهذا النوع من التمويل آثار على الطلب الكلى، ويكون للإنفاق الحكومي الممول من هذا الاقتراض آثار توسعية شبيهة بالإنفاق الممول من البنك المركزي. أما إذا لم تكن لدى البنوك التجارية احتياطات زائدة، فإن اقتراض الحكومة من البنوك التجارية سيكون على حساب الائتمان الممنوح للقطاع الخاص.

3. الاقتراض من القطاع الخاص خارج نطاق البنوك

يتم هذا النوع من التمويل عن طريق بيع سندات الدين العمومي للقطاع الخاص، أي تحويل الأموال من الأفراد إلى الدولة من أجل تغطية العجز. وتؤثر هذه الطريقة على الكتلة النقدية وعلى السيولة لدى المصارف.

ت) الإصدار النقدي

يعد الإصدار النقدي من أسهل الوسائل التي تلجأ إليها الدول لتمويل عجز موازنتها العامة، حيث يمكن للدولة عن طريق هذه الأداة الحصول على النقود في أي وقت، ولكن لا بد من وجود ضوابط خاصة للحيلولة دون انزلاق الاقتصاد إلى حالات من التضخم يصعب علاجها. وعادة لا تلجأ الدول إلى هذا الخيار إلا عندما تستنفذ الوسائل الأخرى ويبقى العجز قائماً.¹

¹ / فاتح غلاب، بوبكر رزيقات، عجز الموازنة العامة و مناهج معالجته مع الإشارة للتجربة النيوزلندية، مداخلة مقدمة ليوم دراسي حول استراتيجية عجز الموازنة العامة في الجزائر، بقسم العلوم التجارية، جامعة بوضياف المسيلة، يوم: 29-11، ص 4.

الفصل الأول: الإطار النظري لسياسة الدعم و الميزان التجاري

المبحث الثالث: دراسات سابقة

يهدف هذا المبحث إلى عرض أهم الدراسات السابقة التي تناولت موضوع سياسة الدعم في الجزائر كآلية لضبط الميزان التجاري. سيتم في البداية التطرق إلى الدراسات العربية التي اهتمت بسياسة الدعم، ثم عرض الدراسات الأجنبية التي تناولت نفس الموضوع ، بهدف توسيع الإطار المعرفي للدراسة والتعرف على أهم النتائج التي توصلت إليها الأبحاث السابقة في هذا المجال.

المطلب الأول: دراسات العربية

يعد موضوع سياسة الدعم من أهم المواضيع الاقتصادية التي حظيت باهتمام واسع في الدراسات العربية ، لما لها من تأثير مباشر على التوازنات الاقتصادية و المالية، خاصة في الدول الريفية كالجزائر، في هذا المطلب سيتم استعراض أبرز الدراسات السابقة العربية التي تناولت موضوع سياسة الدعم في الجزائر كآلية لضبط الميزان التجاري كمايلي:

الدراسة الأولى: (رافع محمد، 2023-2024) بعنوان : "إصلاح نظام الدعم ودوره في تعزيز الضبط المالي في الجزائر"

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل واقع سياسة الدعم الحكومي في الجزائر، بأنواعه الصريح (التحويلات الاجتماعية) والضمني (دعم الطاقة، الإعفاءات الجبائية)، وتقييم أثر هذه النفقات على عجز الموازنة العامة للدولة، وذلك في ظل تزايد النفقات العمومية وتراجع الإيرادات البترولية بعد أزمة 2014. كما اهتمت الدراسة بالكشف عن مدى مساهمة إصلاح نظام الدعم في تعزيز الضبط المالي وترشيد الإنفاق العام، والاستفادة من التجارب الدولية الناجحة في هذا المجال.

وقد اعتمد الباحث المنهج الوصفي التحليلي لاستعراض مفاهيم الدعم وأشكاله، والمنهج القياسي باستخدام نموذج الانحدار الخطي المتعدد (OLS) المحسن بطريقة الانتقال من العام إلى الخاص (GETS) ، وذلك لقياس أثر متغيرات الدعم (دعم السكن، العائلات، المعاشات، الصحة، المجاهدين، الفئات المعوزة) على رصيد الميزانية العامة في الجزائر خلال الفترة 2000-2022.

من النتائج المحورية التي توصلت إليها الدراسة، تبين أن تأثير الدعم يختلف باختلاف طبيعته ومعايير توجيهه، حيث أظهرت النتائج أن التحويلات الاجتماعية الموجهة للفئات ذات الدخل المحدود (كدعم السكن) لها أثر إيجابي ومعنوي إحصائياً على رصيد الميزانية، في حين أن الدعم العيني غير الموجه (كدعم

الفصل الأول: الإطار النظري لسياسة الدعم و الميزان التجاري

العائلات ودعم الصحة) يؤدي إلى تفاقم العجز الميزانياتي. كما كشفت الدراسة عن اختلال واضح في هيكل الدعم، إذ تبين أن أكثر من 70% من قيمة الدعم الصريح تتركز في دعم العائلات والسكن والصحة، وأن الفئات الخمسية الأعلى دخلاً تستفيد من الدعم بنسب أكبر من الفئات الفقيرة، خاصة بالنسبة للمواد الغذائية واسعة الاستهلاك والمواد الطاقوية. وفيما يتعلق بالدعم الضمني، أشارت الدراسة إلى تأثيره السلبي على الميزان التجاري، حيث أن فروق الأسعار المدعومة للمواد البترولية في الجزائر مقارنة بالدول المجاورة (المغرب، تونس، مالي) تغذي عمليات التهريب، مما يسرب جزءاً كبيراً من الدعم إلى خارج الاقتصاد الوطني، وهذا التسرب يؤثر سلباً على الميزان التجاري من خلال خسارة العملة الصعبة واستنزاف الاحتياطات، كما يساهم في زيادة الاستهلاك المحلي غير العقلاني للطاقة مما يفاقم عجز الميزان التجاري للسلع الطاقوية المدعومة.

وبناءً على هذه النتائج، خلصت الدراسة إلى ضرورة التحول نحو الدعم النقدي المباشر، عبر الانتقال من نظام الدعم المعمم إلى نظام الدعم النقدي المباشر الموجه للفئات المستحقة عبر بطاقات ذكية، مع إعادة النظر في نظام الحماية الاجتماعية والنظام الضريبي، لضمان وصول الدعم إلى مستحقيه، والحد من التهريب، والمساهمة الفعلية في ضبط الميزان التجاري والمالي للدولة.

الدراسة الثانية: (بوعقل مصطفى، 2022) بعنوان: "أثر سياسة الدعم الاجتماعي على عجز الموازنة العامة في الجزائر - دراسة قياسية للفترة 2006-2022"

هدفت هذه الدراسة إلى قياس أثر سياسة الدعم الاجتماعي (المتمثل في التحويلات الاجتماعية المباشرة) على عجز الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة 2006-2022، وذلك من خلال تحليل تطور كل من دعم السكن، دعم الأسر، دعم التقاعد، دعم الصحة، دعم المجاهدين، ودعم المعوزين وذوي الاحتياجات الخاصة وذوي الدخل الضعيف. واهتمت الدراسة بشكل خاص بالكشف عن مدى مساهمة هذه المخصصات في تفاقم العجز الموازني، في ظل استمرار اعتماد الحكومة على سياسة الدعم المعمم رغم تزايد الاختلالات المالية والاقتصادية.

اعتمد الباحث في دراسته على المنهج الوصفي التحليلي لاستعراض مفاهيم الموازنة العامة والدعم الاجتماعي وهيكله في التشريع الجزائري، كما استخدم المنهج القياسي في دراسة التطبيقية

من أبرز النتائج التي توصلت إليها الدراسة، تقديم تفسير قوي لعجز الموازنة، حيث أظهرت النتائج أن المتغيرات المستقلة (دعم السكن، الأسر، التقاعد، الصحة، المجاهدين، المعوزين) تفسر مجتمعة ما نسبته

الفصل الأول: الإطار النظري لسياسة الدعم و الميزان التجاري

76.5% من التغيرات الحاصلة في عجز الموازنة العامة خلال فترة الدراسة، مما يؤكد التأثير الكبير لسياسة الدعم الاجتماعي على تفاقم العجز. كما رصدت الدراسة عدة تشوهات في آلية تنفيذ سياسة الدعم، سواء من حيث ارتفاع التكلفة الإجمالية أو ضعف نسبة استهداف الفئات المستحقة فعليًا للدعم، مما أدى إلى توسيع فجوة التسريبات المالية واستنزاف الإيرادات خارج دائرة الاستغلال الأمثل. وأوضح النموذج القياسي أن عجز الموازنة العامة في الجزائر يعزى بقوة إلى التغير في مخصصات دعم المعوزين وذوي الاحتياجات الخاصة وذوي الدخل الضعيف، يليه دعم التقاعد، ثم دعم الصحة (بدرجة أقل)، في حين كانت مساهمة دعم السكن ودعم الأسر أقل نسبيًا في تفسير العجز.

كما أظهرت النتائج إشارات معاملات غير متسقة، إذ سجلت بعض المتغيرات (كدعم الأسر، ودعم التقاعد، ودعم الصحة، ودعم المعوزين) إشارات سلبية في معاملات الانحدار، مما يعكس أن الزيادة في هذه المخصصات - في ظل الآلية الحالية - ترتبط بزيادة العجز الموازني، وهو ما يتوافق مع التحليل الاقتصادي الذي يرى أن الدعم غير الموجه يثقل كاهل المالية العامة دون تحقيق الفعالية المطلوبة.

وفي الختام، أكدت الدراسة على أن استمرار سياسة الدعم المعمم يساهم في تشوه الإنفاق الحكومي، وضعف النجاعة الاقتصادية، وتقويض العدالة الاجتماعية، مما يستدعي ضرورة الانتقال إلى الدعم الموجه مع وضع استراتيجية شاملة تشمل تكاليف البرامج ومدة التجسيد ونسبة الاستهداف، إلى جانب تحديث قاعدة البيانات عبر رقمنة القطاعات المختلفة وتعزيز الرقابة على النفقات العمومية.

الدراسة الثالثة: (زغواني ليلي، بودخدخ كريم، 2021) بعنوان: "إصلاح الدعم الحكومي كإجراء للضبط المالي"

هدفت هذه الدراسة إلى إبراز مدى أهمية إصلاح نظام الدعم الحكومي في الجزائر كإجراء أساسي لتحقيق الضبط المالي وتقليص العجز في الميزانية العامة، وذلك في ظل ارتفاع النفقات العامة وانخفاض الإيرادات العامة، خاصة بعد الصدمة النفطية لمنتصف سنة 2014. كما اهتمت الدراسة بتحليل واقع الدعم بشقيه الصريح والضمني، واستعراض الإجراءات التي قامت بها الجزائر في هذا الإطار، والاستفادة من التجارب الدولية الرائدة (إيران، البرازيل، مصر، الأردن، المغرب).

اعتمدت الدراسة على المنهج التحليلي لتفصيل سياسة الدعم الحكومي في الجزائر وتحليل مكوناتها، ثم تحليل كيفية التوجه نحو إصلاحها بما يساهم في تحسين وضعية الموازنة العامة.

الفصل الأول: الإطار النظري لسياسة الدعم و الميزان التجاري

من النتائج البارزة أيضًا التي كشفت عنها الدراسة، ارتفاع تكلفة الدعم الصريح والضمني، حيث أظهرت النتائج أن إجمالي الدعم الحكومي الصريح عرف ارتفاعًا مستمرًا خلال الفترة 2010-2020، لدرجة أن الدولة خصصت أكثر من خمس ميزانيتها للدعم الصريح الذي يأخذ شكل نفقات نهائية ليس لها قيمة مضافة على الاقتصاد، في حين شكل الدعم الضمني (خاصة دعم الطاقة والإعفاءات الضريبية) متوسط نسبة 15.8% من الناتج المحلي الخام خلال الفترة 2011-2015، مما ساهم في بقاء النفقات الجارية عند مستويات مرتفعة. كما توصلت الدراسة إلى أن الدعم الشامل يفيد الأغنياء أكثر من الفقراء، إذ تستهلك الطبقة الغنية أكثر من خمسة أضعاف ما تستهلكه الطبقة الفقيرة، مما يؤكد أن نظام الدعم الشامل لا يستهدف الفئات المستحقة بكفاءة. وبخصوص إجراءات الجزائر، فقد أظهرت النتائج أنها لا تزال غير كافية، فعلى الرغم من قيام الجزائر ببعض الإجراءات الطفيفة لإصلاح دعم الطاقة بدءًا من سنة 2016 (كرفع أسعار البنزين والديزل، وتعديل الضريبة على المنتجات البترولية، ورفع الضريبة على القيمة المضافة لاستهلاك الكهرباء والغاز)، إلا أن هذه الإجراءات تبقى غير كافية مقارنة بتجارب الدول الأخرى، خاصة وأن أسعار الطاقة في الجزائر لا تزال تحتل المراتب الأولى عالميًا (المرتبة 18 للكهرباء، المرتبة 2 للغاز الطبيعي، المرتبة 4 للبنزين).

وفي المقابل، أكدت الدراسة أن إصلاح الدعم يساهم في الضبط المالي على المدى القصير والطويل، حيث يساعد في تخفيض النفقات العامة مباشرة من خلال الانتقال إلى الدعم المباشر أو البطاقات التموينية، والحد من التبذير، ووقف تهريب الوقود، كما يساهم في زيادة الإيرادات العامة بشكل غير مباشر على المدى الطويل عبر ترشيد الاستهلاك، وزيادة الصادرات، وتوجيه الوفرة نحو استثمارات منتجة، وإصلاح النظام الضريبي، وفرض رسوم على الطبقات الغنية في قطاعات التعليم والصحة.

وخلصت الدراسة في النهاية إلى ضرورة اتباع خطوات محددة لنجاح إصلاح الدعم، وهي: وضع خطة إصلاح شاملة ومعلنة بشفافية، والاعتماد على الإعلام والتوعية، ووضع تدابير تعويضية لحماية الفقراء (كالتحويلات النقدية المشروطة أو غير المشروطة)، ورفع الأسعار بشكل تدريجي (بنسبة لا تتجاوز 10% لكل تعديل) مع اختيار التوقيت المناسب، والجمع بين نظام البطاقات التموينية والدعم النقدي المباشر بدل الاعتماد على صيغة واحدة فقط.

الفصل الأول: الإطار النظري لسياسة الدعم و الميزان التجاري

المطلب الثاني : الدراسات الأجنبية

هناك العديد من الدراسات الأجنبية إهتمت بموضوع سياسة الدعم بإعتباره أداة اقتصادية تؤثر بشكل مباشر على استقرار المالي و التجاري للدول خاصة في الدول المعتمدة على الموارد الطبيعية، و عليه قمنا في هذا المطلب بإبراز الدراسات الأجنبية التي تناولت موضوع دراستنا و الإستفادة من أهم نتائجها في دعم الجانب النظري للدراسة، كمايلي:

الدراسة الأولى: (Dallaa Dalila & Belhaoues Salima, 2024)، بعنوان: "The Economic and Social Approach of Government Subsidy Policy in Algeria"

هدفت هذه الدراسة إلى تقييم وتشخيص سياسة الدعم الحكومي في الجزائر من منظور اقتصادي-اجتماعي، وذلك بهدف الكشف عن مدى قدرتها على تلبية معايير الكفاءة الاقتصادية من جهة، وتحقيق العدالة الاجتماعية من جهة أخرى. وانطلقت الدراسة من الإشكالية الرئيسية: هل استطاعت سياسة الدعم في الجزائر تحقيق الكفاءة الاقتصادية والعدالة الاجتماعية؟ وللإجابة عن ذلك.

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، حيث تم التطرق إلى مفهوم الدعم الحكومي، ثم تقييم آثاره الاقتصادية والاجتماعية من خلال تحليل مؤشرات الإنتاج، الاستهلاك، استقرار الأسعار، توزيع الدخل، والاستثمار في رأس المال البشري.

خلصت الدراسة إلى أن سياسة الدعم الحكومي في الجزائر استطاعت تحقيق أهدافها المرجوة إلى حد كبير، من خلال تحسين مستوى معيشة المواطنين، والمساهمة في خفض الأمية، وزيادة عدد المتخرجين من التعليم العالي، وتحسين المؤشرات الصحية كزيادة متوسط العمر المتوقع، وانخفاض معدلات سوء التغذية، كما ساهمت في زيادة الاستهلاك الحقيقي وتحقيق قدر من استقرار الأسعار مقارنة بالتقلبات الحادة في الأسواق العالمية، بالإضافة إلى تحسين توزيع الدخل كما يشير معامل جيني. غير أن هذه السياسة لم تخضع بالكامل لمعايير الكفاءة الاقتصادية والعدالة الاجتماعية، حيث لا يزال الدعم يُوجه لفئات واسعة دون تمييز دقيق على أساس الدخل، مما يؤدي إلى استفادة الأغنياء والفقراء على حد سواء، وهو ما يتعارض مع مبدأ العدالة الاجتماعية رغم النتائج الإيجابية المحققة.

أوصت الدراسة بضرورة تحليل احتياجات الفئات المستهدفة بدقة لضمان توجيه الدعم بشكل عادل وفعال، والتركيز على الاستدامة طويلة الأجل للسياسة، وتعزيز الشفافية والمشاركة المجتمعية في عملية اتخاذ القرار، وتحسين الكفاءة والفعالية من خلال المراجعة الدورية وتطبيق مؤشرات الأداء، بالإضافة إلى رفع الوعي العام

الفصل الأول: الإطار النظري لسياسة الدعم و الميزان التجاري

بأهمية إصلاح الدعم وإقامة شراكات مع المؤسسات الأكاديمية والمجتمع المدني والقطاع الخاص لتعزيز فعالية السياسة.

الدراسة الثانية: (Fettouche Fatma ، 2023)، بعنوان: The effect of government subsidies on Algeria's general budget deficit during (2000–2020) – analytical measurement study

هدفت هذه الدراسة إلى اختبار الفرضية الرئيسية القائلة بأن التوسع المستمر في إنفاق الدعم الحكومي يعد أحد العوامل الأساسية المساهمة في تفاقم عجز الميزانية العامة في الجزائر. وانطلقت الدراسة من إشكالية رئيسية مفادها: ما هو أثر الدعم الحكومي على الميزانية العامة الجزائرية خلال الفترة الممتدة من 2000 إلى 2020؟ ولتحقيق ذلك، اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي لعرض مفاهيم الدعم والعجز، بالإضافة إلى المنهج القياسي باستخدام برنامج EViews-10 لتحليل العلاقة بين المتغيرين.

ظهرت النتائج أن الجزائر اتبعت سياسة مالية توسعية منذ عام 2000، مما أدى إلى زيادة الإنفاق الحكومي واستمرار العجز في الميزانية. كما تبين أن الدعم الحكومي في الجزائر يُوجه إلى ست فئات بغض النظر عن مستوى دخلها، وهو ما يتعارض مع مبدأ العدالة الاجتماعية، ويشكل عبئاً كبيراً على الميزانية، حيث تساهم المبالغ الضخمة المخصصة للدعم في زيادة العجز. وأثبتت الاختبارات القياسية، مثل اختبار التكامل المشترك وسببية جرانجر، وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين التحويلات الاجتماعية وعجز الميزانية، وأن التحويلات الاجتماعية هي السبب في حدوث العجز وليس العكس.

أوصت الدراسة بضرورة تنويع مصادر الإيرادات، وترشيد الإنفاق الحكومي لتقليص عجز الميزانية، وتوجيه مخصصات الدعم نحو مشاريع إنتاجية بدلاً من الدعم الاستهلاكي العشوائي.

المطلب الثالث: مقارنة بين الدراسة الحالية و دراسات السابقة

بعد استعراض أهم الدراسات العربية والأجنبية المرتبطة بسياسة الدعم وآثارها على الميزان التجاري، تأتي أهمية هذا المطلب في إبراز أوجه التشابه والاختلاف بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة، سواء من حيث الأهداف أو المنهج المعتمد أو النتائج المتوصل إليها. كما تهدف هذه المقارنة إلى تحديد الإضافة العلمية التي تقدمها الدراسة الحالية، خاصة فيما يتعلق بتحليل سياسة الدعم في الجزائر وآليات ضبطها وانعكاساتها على الميزان التجاري خلال فترة الدراسة.

الفصل الأول: الإطار النظري لسياسة الدعم و الميزان التجاري

أولاً: أوجه الاختلاف و أوجه الشبه بين الدراسة الحالية و الدراسات السابقة

يهدف إبراز أوجه التشابه والاختلاف بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة إلى تحديد موقع الدراسة الحالية ضمن الأدبيات السابقة، وإبراز الإضافة العلمية التي تقدمها، مع الاستفادة من المناهج والنتائج السابقة في تحليل موضوع سياسة الدعم وآليات ضبطها وعلاقتها بالميزان التجاري في الجزائر.

الجدول رقم 1- مقارنة بين الدراسة الحالية و دراسات السابقة العربية

الدراسة	أوجه الاختلاف مع الدراسة الحالية	أوجه الشبه مع الدراسة الحالية
رافع محمد (2023-2024)	التركيز على أثر الدعم على الموازنة العامة فقط، بينما دراستنا تربط الدعم مباشرة بالميزان التجاري استخدام نموذج GETS ، بينما دراستنا اعتمدت على التحليل الوصفي والرسوم البيانية لم يتناول بالتفصيل أثر الدعم على القيمة المضافة للقطاعات الإنتاجية	تناول سياسة الدعم في الجزائر بأنواعه قياس أثر الدعم على عجز الموازنة العامة استخدام المنهج الوصفي والقياسي التأكيد على ضرورة الانتقال إلى الدعم النقدي الموجة تغذية فروق الأسعار لعمليات التهريب
بوعقل مصطفى (2022)	يقتصر على دعم العائلات والسكن والصحة فقط بينما دراستنا تشمل الدعم الضمني أيضاً لم يتناول العلاقة بالميزان التجاري فترة دراسته 2006-2022 أقصر من دراستنا (2000-2024) لم يحلل نسبة التحويلات إلى رصيد الميزانية	قياس أثر الدعم الاجتماعي على عجز الموازنة العامة استخدام المنهج الوصفي والقياسي التأكيد على أن الدعم المعمم يعمق العجز الدعوة إلى الانتقال إلى الدعم الموجة
زغواني ليلي، بودخدخ كريم (2021)	تركز على الضبط المالي فقط، بينما دراستنا تربطه بالميزان التجاري لم تتناول القيمة المضافة للقطاعات الاقتصادية لم تحلل العلاقة بين التحويلات الاجتماعية ورصيد الميزانية بنسبة مئوية	دراسة إصلاح الدعم كإجراء للضبط المالي تحليل الدعم الصريح والضمني الاستفادة من التجارب الدولية التأكيد على أن الدعم يفيد الأغنياء أكثر من الفقراء

المصدر: من اعداد الطالب

الفصل الأول: الإطار النظري لسياسة الدعم و الميزان التجاري

ثانيا: أوجه الاختلاف و أوجه الشبه بين الدراسة الحالية و الدراسات السابقة الأجنبية
الجدول رقم 2- مقارنة بين الدراسة الحالية و دراسات السابقة الأجنبية

الدراسة	أوجه التشابه مع دراستنا الحالية	أوجه الاختلاف مع دراستنا الحالية
<p>Dallaa Dalila & Belhaoues Salima (2024)</p> <p>المقاربة الاقتصادية- الاجتماعية</p>	<p>تتفقان على أن الدعم المعمم يفيد الأغنياء أكثر من الفقراء .</p> <p>تتفقان على أن الدعم ساهم في استقرار الأسعار وحماية القدرة الشرائية.</p> <p>تتفقان على ضرورة تحليل احتياجات الفئات المستهدفة بدقة.</p> <p>تتفقان على أن الدعم لم يخضع بالكامل لمعايير الكفاءة الاقتصادية والعدالة الاجتماعية.</p>	<p>تركز على الجانب الاجتماعي بشكل أكبر (مؤشرات الأمية، الصحة، متوسط العمر، معامل جيني)، بينما تركز دراستنا على الميزان التجاري والعجز المالي.</p> <p>لا تعتمد على منهج قياسي صريح، بينما دراستنا تعتمد على تحليل أرقام الميزانية والنسب المئوية (1000%، 1500...%).</p> <p>تخلص إلى أن الدعم حقق أهدافه إلى حد كبير (تحسين مؤشرات التنمية البشرية)، بينما دراستنا ترى أن الدعم فشل في تحقيق الضبط المالي والتجاري رغم نجاحه الاجتماعي الجزئي.</p> <p>لا تتعرض لتفاصيل الدعم الضمني والتهريب بنفس العمق الذي ورد في دراستنا.</p>
<p>Fettouche Fatma (2023)</p> <p>أثر الدعم على عجز الميزانية</p>	<p>تتفقان على أن التوسع في الدعم الحكومي هو أحد العوامل الأساسية لتفاقم عجز الميزانية.</p> <p>تتفقان على أن الدعم يوجه لفئات واسعة بغض النظر عن الدخل، مما يتعارض مع العدالة الاجتماعية.</p> <p>تتفقان على ضرورة ترشيد الإنفاق الحكومي وتوجيه الدعم نحو مشاريع إنتاجية بدلاً من الاستهلاك العشوائي.</p> <p>تتفقان على أن الفترة 2000-2020 شهدت سياسة مالية توسعية أدت إلى تضخم الدعم والعجز.</p>	<p>تركز فقط على عجز الميزانية كمتغير تابع، بينما دراستنا تربط الدعم بالميزان التجاري الواردات، الصادرات، الميزان التجاري نفسه تعتمد على منهج قياسي متقدم EVIEWS بينما دراستنا تعتمد على تحليل وصفي- رقمي للنسب والمؤشرات دون اختبار سببية إحصائي.</p> <p>لا تتناول الدعم الضمني (كالإعفاءات الضريبية والتهريب) بشكل تفصيلي، بينما دراستنا خصصت له مساحة مهمة.</p> <p>لا تقدم حلولاً تفصيلية (كالاقتراحين: 12000 دج/شهر أو 2000 دج/فرد)، بينما دراستنا قدمت مقترحات كمية واضحة.</p>

المصدر: من إعداد الطالب

خاتمة الفصل الأول

في ختام هذا الفصل، يمكن استخلاص مجموعة من النتائج الأساسية التي تؤكد أهمية الإطار النظري في فهم طبيعة سياسة الدعم الحكومي وعلاقتها بالضبط المالي. فقد تبين أن الدعم الحكومي، رغم كونه أداة فعالة لحماية الفئات محدودة الدخل وتحفيز القطاعات الإنتاجية، إلا أنه عند تطبيقه بصورة معقدة دون معايير دقيقة للاستهداف، يتحول إلى عبء مالي كبير على الموازنة العامة للدولة.

كما أظهر التحليل أن للدعم نوعين رئيسيين هما الدعم العيني والدعم النقدي، ولكل منهما آثاره الاقتصادية والاجتماعية. فبينما يساهم الدعم في تحقيق أهداف نبيلة كالعادلة الاجتماعية ومحاربة الفقر ودعم الاستثمار، فإن سلبياته تبرز جلية في صورة عجز موازني متزايد، وتسرب الإعانات لغير مستحقيها، واستفادة الأغنياء بنسب أكبر من الفقراء.

وفيما يتعلق بالضبط المالي، تبين أن عجز الموازنة العامة يمثل أبرز التحديات التي تواجه الحكومات، خاصة في الدول الريعية مثل الجزائر، حيث تتعدد أسبابه بين توسع الجهاز الإداري، وارتفاع المدفوعات التحويلية، وتأثير التضخم والأزمات الاقتصادية. كما تم استعراض أساليب علاج هذا العجز، والتي تتراوح بين الاقتراض الداخلي والخارجي، وفرض الضرائب، وإصدار النقود، مع ما يصاحب كل طريقة من آثار إيجابية وسلبية.

و في الأخير أكدت الدراسات السابقة العربية والأجنبية أن نظام الدعم المعمم في الجزائر لم يحقق الكفاءة الاقتصادية ولا العدالة الاجتماعية المنشودة، رغم بعض الإنجازات في تحسين مؤشرات التعليم والصحة واستقرار الأسعار. وهو ما يستدعي ضرورة الانتقال التدريجي نحو نظام دعم نقدي مباشر وموجه، مع الاعتماد على الرقمنة وتحديث قواعد البيانات، لضمان وصول الدعم إلى مستحقيه الحقيقيين، وتحقيق التوازن بين متطلبات الحماية الاجتماعية ومقتضيات الضبط المالي.

الفصل الثاني

سياسة الدعم في الجزائر

كآلية لضبط الميزان التجاري

خلال الفترة 2000-2024

مقدمة الفصل الثاني

بعد التطرق في الفصل الأول إلى الإطار النظري لسياسة الدعم الحكومي ومفاهيم الضبط المالي وعجز الموازنة العامة، ينتقل هذا الفصل إلى الجانب التطبيقي من خلال تحليل هيكل سياسة الدعم في الجزائر وقياس أثرها على الميزان التجاري. إذ تعتمد الجزائر كدولة ريعية على عائدات المحروقات بشكل كبير، مما جعل سياسة الدعم أداة مركزية لتحقيق الاستقرار الاجتماعي، لكنها في المقابل أثقلت الموازنة العامة وزادت من الاعتماد على الواردات. ولذلك، سيتناول هذا الفصل واقع الدعم بمختلف أشكاله (الصريح والضمني) وتطوره خلال الفترة 2000-2024، ثم تحليل آثاره على الميزانية العامة والميزان التجاري، ليختتم بدراسة إصلاحات الدعم في الجزائر والحلول المقترحة.

المبحث الأول: هيكل سياسة الدعم داخل الموازنة العامة في الجزائر

المبحث الثاني: إصلاح سياسة الدعم في الجزائر

الفصل الثاني : سياسة الدعم في الجزائر كآلية لضبط الميزان التجاري خلال

الفترة 2000-2024

المبحث الأول: هيكل سياسة الدعم داخل الموازنة العامة في الجزائر

تنقسم سياسة الدعم في الجزائر إلى نوعين: الدعم الصريح الذي يظهر مباشرة في الموازنة العامة (كدعم المواد الغذائية والكهرباء والغاز)، والدعم الضمني الذي لا يظهر بشكل مباشر ويتمثل في الإعفاءات الضريبية وفروق الأسعار عن الأسعار العالمية. ويشكل كلا النوعين عبئا متزايدا على الموازنة العامة، مما استدعى ضرورة دراسة هيكليهما وآثارهما المالية والاجتماعية. كل ما سبق نتطرق إليه وفق المطالب التالية:

المطلب الأول: الدعم الصريح والدعم الضمني

الدعم الحكومي في الجزائر يأخذ شكلين:¹

⇐ الدعم الضمني

هو تمثل تنازل الدولة عن جزء من إيراداتها المستحقة، بهدف تخفيض التكلفة المالية لبعض السلع والخدمات المعنية بالدعم إلى أقل من تكلفة التوزيع والإمداد.

⇐ الدعم الصريح (التحويلات الاجتماعية)

ويطلق عليه أيضا التحويلات الاجتماعية، وهو عبارة عن نفقات عامة تسجل بصورة صريحة وواضحة في الموازنة العامة، وتندرج ضمن هذا البند كمصروفات على عاتق الموازنة العامة للدولة.

طبقا لتعاريف الدعم المشار إليه في الفصل الأول، يمكن التمييز بين خمسة أنواع رئيسية من الدعم طبقتها الجزائر منذ الاستقلال²:

- دعم أسعار المواد واسعة الاستهلاك،
- سداد وشراء ديون الشركات العمومية،
- تسديد الديون البنكية للمتعاملين الاقتصاديين الخواص،
- دعم الأنشطة الإنتاجية من خلال صناديق خاصة،

¹ / بن حدة مريم، مرجع سابق، ص 9.

² / الحاج بن شاعة، آليات الدعم الحكومي في الجزائر و دورها في التنويع الاقتصادي، المجلة الجزائرية للعلوم الاجتماعية و الإنسانية، جامعة الجزائر 03، المجلد 09، العدد 01، 2021، ص 758.

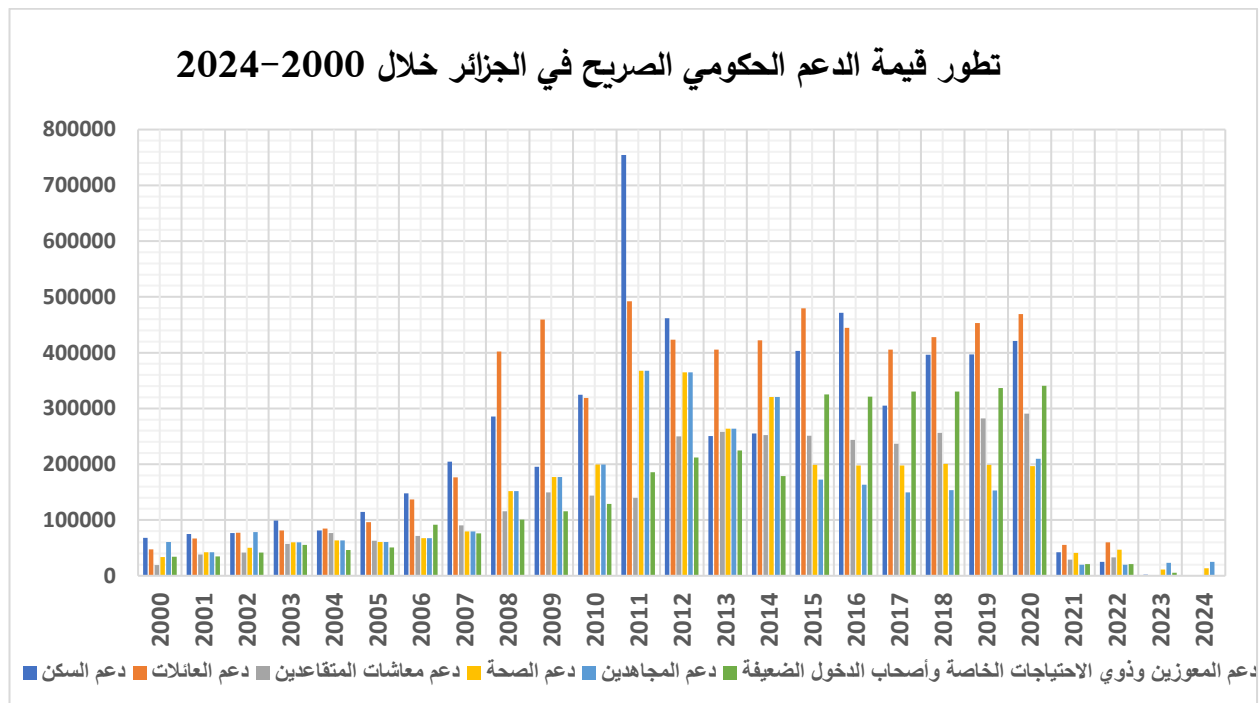
الفصل الثاني : سياسة الدعم في الجزائر كآلية لضبط الميزان التجاري خلال الفترة 2000-2024

- التخلي عن تحصيل الضرائب والرسوم للأنشطة الاستثمارية

أولاً : تطور قيمة الدعم الصريح حسب القطاعات في الجزائر خلال الفترة 2000-2024

الصريح في الجزائر، باعتباره أحد أكبر بنود النفقات الجارية للدولة. يعكس الجدول رقم 1- في الملحق رقم 1-، تخصيصات الدعم لمختلف الفئات الاجتماعية (دعم العائلات، المعاشات، الصحة، المجاهدين، الدخل الضعيف، والسكن) خلال الفترة 2000-2024. يظهر الجدول أن هذه النفقات بلغت مستويات قياسية في سنوات الوفرة المالية (2011 و 2012 على سبيل المثال)، مما يثقل كاهل الميزانية العامة ويحول موارد ضخمة قد توجه لتمويل الاستثمارات الإنتاجية أو تقليل الاعتماد على الواردات. إن ارتفاع هذه النفقات بشكل مطرد، حتى مع انهيار أسعار المحروقات بعد 2014، يفسر جزئياً استمرار عجز الميزان التجاري، حيث تذهب حصة كبيرة من عائدات التصدير (التي تعتمد أساساً على المحروقات) لتمويل استهلاك محلي مدعوم بدلاً من تراكم رأس المال أو تنويع الصادرات.

الشكل رقم 1- تطور قيمة الدعم الصريح حسب القطاعات في الجزائر (2000-2024)



المصدر: وزارة المالية، تقارير قوانين المالية (2002، 2015، 2016، 2017، 2018، 2020، 2024)؛ والحوالية الإحصائية للشؤون الاجتماعية 1962-2011. الجداول بيانات بشكل مفصل في ملحق رقم 1

○ من خلال المخطط أعلاه نلاحظ ما يلي:

الفصل الثاني : سياسة الدعم في الجزائر كآلية لضبط الميزان التجاري خلال

الفترة 2000-2024

لتطور قيم الدعم الصريح في الجزائر خلال الفترة (2000-2024) عدة خصائص تعكس طبيعة سياسة الدعم كآلية لضبط النظام المالي:

1. ارتفاع ملحوظ في دعم السكن ابتداء من سنة 2011 حيث بلغ 754.145 مليون دج، متراجعا بعدها لكنه عاد للارتفاع الطفيف في 2020، مما يشير إلى أولوية الدولة لقطاع السكن كآلية لامتناسص الاحتقان الاجتماعي وتحقيق الاستقرار.
 2. تصاعد كبير في دعم العائلات بين 2008 و 2009 حيث قفز من 402.000 إلى 459.342 مليون دج، ثم استقر ، مما يعكس سياسة حماية القدرة الشرائية للأسر في ظل التضخم وتراجع القوة الشرائية.
 3. دعم معاشات المتقاعدين شهد نمو مضطرد من 19.450 مليون دج سنة 2000 إلى 340.645 مليون دج سنة 2020، وهو ما يفسره تزايد عدد المتقاعدين وتحسين المعاشات بهدف الحفاظ على التماسك الاجتماعي.
 4. ارتفاع حاد في دعم الفئات الهشة (المعوزين وذوي الاحتياجات الخاصة) خاصة من سنة 2015 فما بعد حيث تجاوز 400.000 مليون دج، مما يعكس تحولا في أولويات الدعم نحو الاستهداف المباشر للفئات الأكثر فقرا بدلا من الدعم العائم على المواد الاستهلاكية.
 5. تأثير الصدمات الخارجية واضح، حيث تزامنت الزيادات الكبيرة في الدعم مع فترات ارتفاع أسعار النفط (2008-2012)، بينما حاولت الدولة بعد 2014 تخفيض بعض بنود الدعم بسبب أزمة انهيار أسعار النفط، لكنها لم تستطع التراجع بشكل جذري لارتداداتها الاجتماعية.
 6. خلال الفترة 2020-2024 نلاحظ تراجع في مستويات الدعم الصريح مقارنة بالسنوات السابقة، خاصة بعد سنة 2020 التي عرفت ارتفاعا بسبب تداعيات جائحة كوفيد-19. ويعكس هذا الانخفاض توجه الدولة نحو ترشيد النفقات العمومية وإصلاح منظومة الدعم، مع الإبقاء على بعض أشكال الدعم المرتبطة بالفئات الاجتماعية الحساسة حفاظا على الاستقرار الاجتماعي.
- سياسة الدعم في الجزائر لم تكن مجرد مساعدات اجتماعية، بل تحولت إلى آلية لضبط النظام المالي من خلال توجيه الإنفاق العام لكسب الاستقرار الاجتماعي وتعويض غياب شبكات أمان اجتماعي بديلة، لكنها

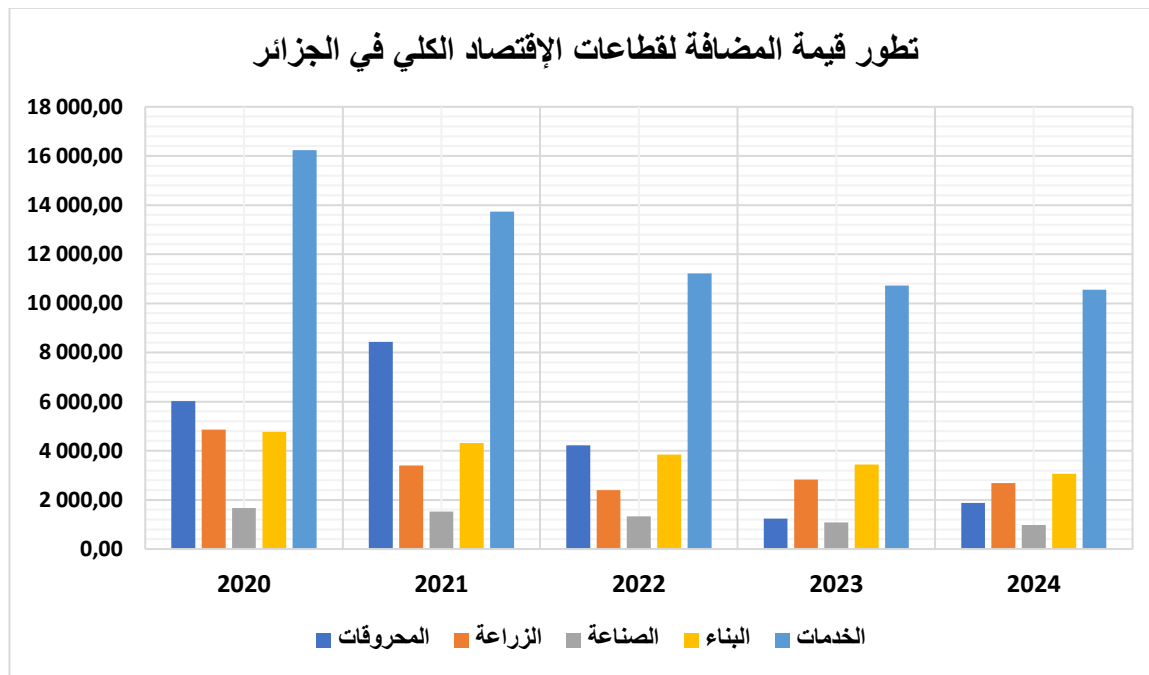
الفصل الثاني : سياسة الدعم في الجزائر كآلية لضبط الميزان التجاري خلال الفترة 2000-2024

في المقابل أثقلت الموازنة العامة وزادت من عجز الميزانية، مما استدعى إصلاحات تدريجية نحو استهداف الفئات المحتاجة بدقة.

ثانيا : تطور الدعم الضمني في الجزائر

بعد التطرق إلى تطور الدعم الصريح في الجزائر، يستكمل تحليل هيكل سياسة الدعم داخل الموازنة العامة من خلال رصد أداء القطاعات المنتجة للثروة، خاصة في ظل تراجع إيرادات المحروقات الذي دفع الدولة إلى مراجعة أولوياتها المالية. يظهر الجدول رقم (2) من ملحق رقم 2- تطور القيمة المضافة لقطاعات الاقتصاد الكلي خلال الفترة (2024-2020)، مما يكشف عن مدى مساهمة كل قطاع في الناتج المحلي وتأثير ذلك على قدرة الدولة في تمويل سياسات الدعم.

الشكل رقم (2): تطور القيمة المضافة لقطاعات الاقتصاد الكلي في الجزائر خلال الفترة 2024-2020



المصدر: وزارة المالية، تقارير قوانين المالية (2002، 2015، 2016، 2017، 2018، 2020، 2024)؛ والحوالية الإحصائية للشؤون الاجتماعية 1962-2011. باقي البيانات في الجداول بشكل مفصل في ملحق رقم 2

يكشف تطور القيمة المضافة لقطاعات الاقتصاد الكلي في الجزائر خلال الفترة (2024-2020) عن تحولات هيكلية هامة لفهم قدرة الدولة على تمويل سياسات الدعم:

الفصل الثاني : سياسة الدعم في الجزائر كآلية لضبط الميزان التجاري خلال الفترة 2000-2024

1. قطاع الخدمات : يتربع على قمة القطاعات رغم تراجعها من 16.236,6 مليار دج سنة 2020 إلى 10.557,8 مليار دج سنة 2024، مما يعكس هيمنة الاقتصاد الريعي الخدماتي وضعف القاعدة الإنتاجية الحقيقية.
 2. قطاع البناء : يشهد انخفاضا مستمرا من 4.766,9 إلى 3.058,7 مليار دج، وهو ما يرتبط بتراجع الاستثمار العمومي في السكن والبنى التحتية بعد أزمة 2014، مما أثر سلباً على التشغيل وسلسلة الإمداد.
 3. قطاع الصناعة : يعاني تدهور حاد من 1.669,8 إلى 975,3 مليار دج، مما يؤكد فشل سياسات التنويع الاقتصادي واستمرار الاعتماد على الربيع.
 4. قطاع الزراعة : مساهمته متواضعة وتتراوح بين 1.200 و 2.800 مليار دج، رغم أهميتها في الأمن الغذائي وتقليل فاتورة الواردات.
 5. قطاع المحروقات : رغم كونه المصدر الرئيسي للإيرادات، إلا أن قيمته المضافة منخفضة نسبياً (1.880,5 مليار دج سنة 2024) لأن معظم الإيرادات تأتي من التصدير وليس من القيمة المضافة المحلية.
- ضعف القيمة المضافة في القطاعات المنتجة (صناعة، زراعة) يجعل تمويل الدعم مرهون بإيرادات المحروقات المتقلبة، مما يستدعي إصلاح هيكلي عاجل.

المطلب الثاني: تحليل تطور الدعم في الجزائر من خلال الميزانية العامة للدولة خلال الفترة 2000-2024

يهدف هذا الجزء إلى دراسة أثر سياسة الدعم على الميزانية العامة للدولة من خلال تحليل تطور نفقات التسيير والتحويلات الاجتماعية وعلاقتها برصيد الميزانية خلال الفترة 2000-2024، لإبراز دور الدعم في تحقيق التوازنات المالية والاقتصادية.

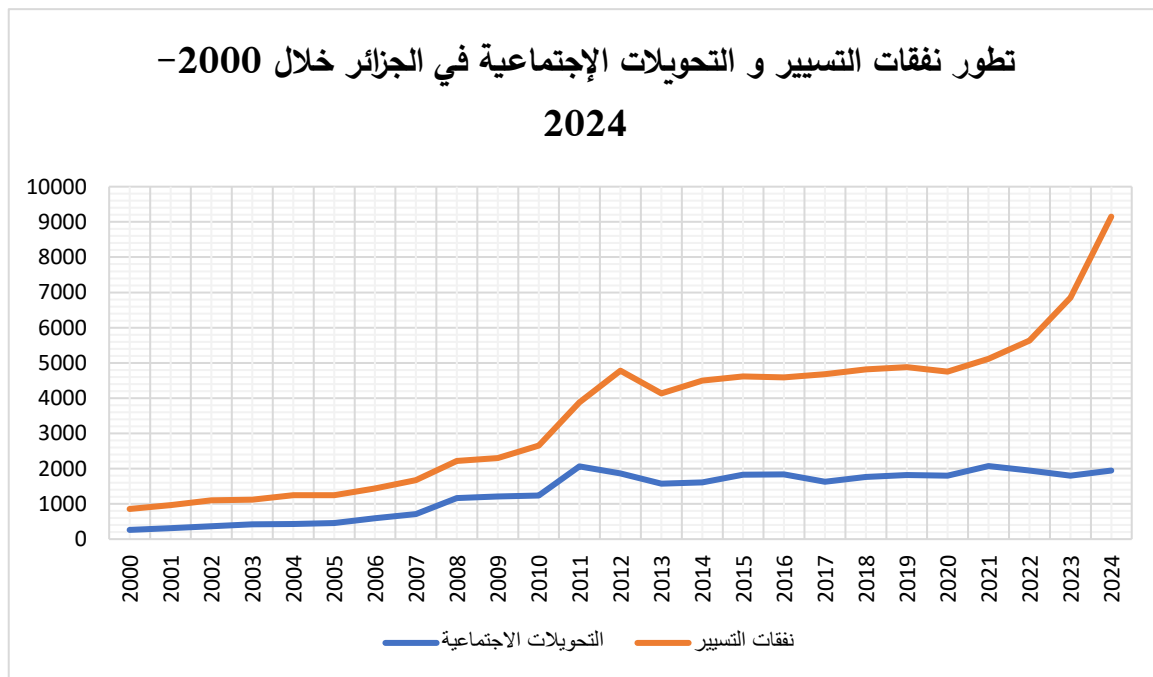
أولاً: أثر سياسة الدعم على توازن الميزانية العامة

بعد تحليل هيكل الدعم الصريح وأداء القطاعات الاقتصادية، نقوم برصد أثر سياسة الدعم على الميزانية العامة للدولة لفهم آليات الضبط المالي في الجزائر. يتناول هذا المطلب تطور كل من نفقات التسيير

الفصل الثاني : سياسة الدعم في الجزائر كآلية لضبط الميزان التجاري خلال الفترة 2000-2024

والتحويلات الاجتماعية مقابل رصيد الميزانية، حيث تظهر المعطيات أن التحويلات الاجتماعية (التي تتضمن الدعم المباشر وغير المباشر) أصبحت تمثل نسبة مرتفعة جدا من عجز أو فائض الميزانية، مما يعكس تحول الدعم إلى أداة مركزية في معادلة التوازن المالي.

الشكل رقم 3- تطور نفقات التسيير، التحويلات الاجتماعية في الجزائر 2000-2024



المصدر: وزارة المالية، تقارير قوانين المالية (2002، 2015، 2016، 2017، 2018، 2020، 2024)؛ والحولية الإحصائية للشؤون الاجتماعية 1962-2011. الجداول بيانات بشكل مفصل في ملحق رقم 3

يمثل هذا المنحنى اختبار تجريبي لفكرة "إزاحة" الإنفاق العام ؛ أي ما إذا كانت الزيادة في التحويلات الاجتماعية قد تمت على حساب نفقات التسيير الأساسية (المرافق، الأجور، الصيانة، الاستثمار العمومي)، أو أنها أضيفت إليها دون تعويض.

○ المرحلة الأولى من 2000 الى 2003

نفقات التسيير (862.42 ← 416.31) والتحويلات الاجتماعية (344.48 ← 433.07) تنمو بشكل متقارب، مع بقاء نفقات التسيير أعلى. يدل على أن الدعم في بداية الألفية كان لا يزال ثانويا مقارنة بوظائف التسيير التقليدية للدولة.

الفصل الثاني : سياسة الدعم في الجزائر كآلية لضبط الميزان التجاري خلال الفترة 2000-2024

○ المرحلة الثانية من 2004 الى 2007

انقلاب جوهري: التحويلات الاجتماعية تتجاوز نفقات التسيير بشكل واضح (437.43 مقابل 428.02 سنة 2004، وتتسع الفجوة لاحقاً). هذا التحول ليس كمي فقط، بل نوعي؛ فهو يعكس إعادة تعريف لدور الميزانية: من أداة لتسيير المرافق إلى أداة لتوزيع الدعم. وبحلول 2007، تصل التحويلات إلى 676.81 مقابل 708.57 لنفقات التسيير، أي أن الفجوة تكاد تنعدم، مما يعني أن الدعم أصبح يمثل وظيفة موازية لحجم التسيير نفسه.

○ المرحلة الثالثة من 2008 الى 2018

ارتفاع متزامن وحاد، خاصة سنة 2011 (2,065 مليار دج لكليهما). هذه الفترة تمثل "ذروة الربيع النفطي"، حيث تحركت الميزانية ككتلة واحدة: تضخم الدعم والإنفاق التسييري معاً، مما يؤكد أن النظام المالي أصبح يتحرك ككل منسجم مع الإيرادات النفطية، وليس وفق أولويات أو كفاءة.

○ مرحلة الرابعة من 2019 الى 2024

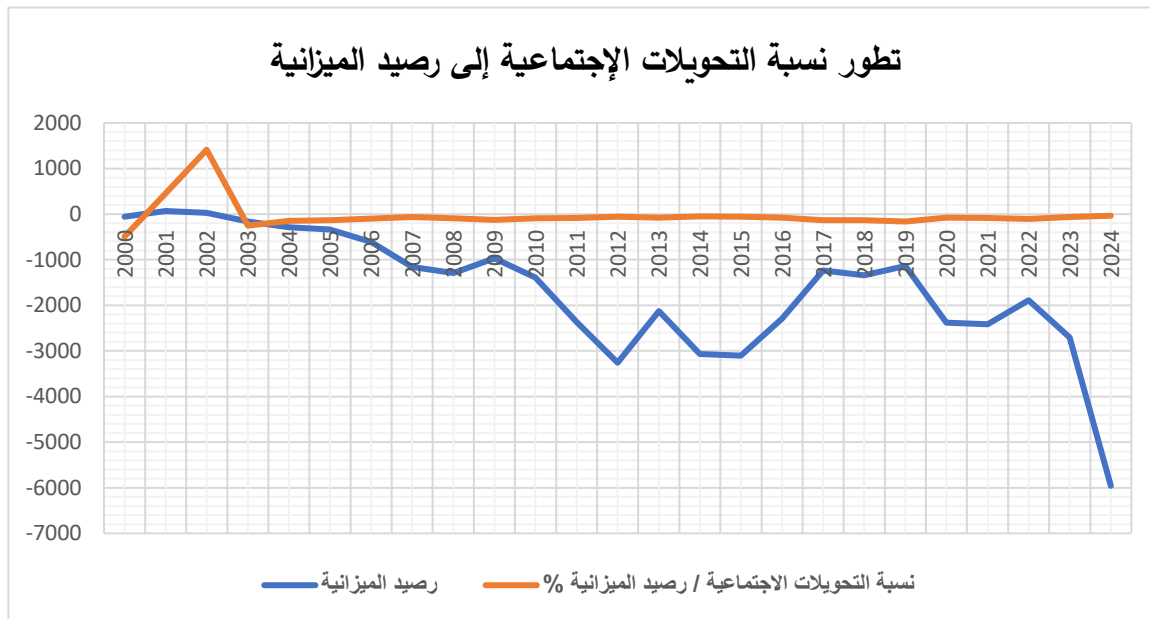
التحويلات الاجتماعية = نفقات التسيير تماماً (1,820.77 مليار دج في 2019، و1,797.58 في 2020). هذا التقاطع الدقيق ليس صدفة رقمية، بل يعبر عن حالة من الجمود الهيكلي: أصبحت الميزانية غير قادرة على الفصل بين ما هو "تسيير" وما هو "دعم"، مما يجعل أي ترشيح للإنفاق يطل القطاعين معاً.

○ الإستنتاج

إن تقارب وتطابق المنحنيين عبر الزمن يكشف أن سياسة الدعم في الجزائر لم تعد مجرد بند فرعي في الميزانية، بل أصبحت أحد ركائزها البنوية، إلى درجة أن التمييز بين النفقات التشغيلية ونفقات الدعم فقد معناه العملي. وهذا يشير إلى أن الدولة تستخدم الميزانية كآلية لتوزيع الربح المباشر، وليس كأداة لتحفيز الإنتاج أو ترشيد الموارد.

الفصل الثاني : سياسة الدعم في الجزائر كآلية لضبط الميزان التجاري خلال الفترة 2000-2024

الشكل رقم 4- نسبة التحويلات الاجتماعية إلى رصيد الميزانية خلال 2000-2024



المصدر: وزارة المالية، تقارير قوانين المالية (2002، 2015، 2016، 2017، 2018، 2020، 2024)؛ والحوالية الإحصائية للشؤون الاجتماعية 1962-2011. باقي تفاصيل في ملحق رقم 3

هذا المنحنى هو الأكثر حساسية من الناحية المالية، لأنه يقيس درجة تبعية التوازن المالي لسياسة الدعم . فإذا كانت النسبة أقل من 100%، فهذا يعني أن العجز (أو الفائض) يتأثر جزئياً بالدعم. أما إذا تجاوزت 100%، فمعناه أن الدعم وحده يفوق قيمة العجز، أي أن الميزانية كانت ستسجل فائضاً لولا الدعم. وإذا بلغت آلاف النسب المئوية، فهذا يشير إلى تفكك كامل للعلاقة المالية الطبيعية.

○ المرحلة الأولى : 93.08% - 69.84% من 2000 إلى 2001

النسبة أقل من 100%، مما يعني أن العجز له مصادر أخرى إلى جانب الدعم. الميزانية لا تزال تحتفظ ببعض الاستقلالية.

○ المرحلة الثانية : 1,107.86% - 171.26% من 2003 إلى 2007

نلاحظ قفزة نوعية عندما تتجاوز النسبة 100% سنة 2003، فإن ذلك يعني أن الدعم أصبح العامل الأوحد في خلق العجز . فلو تم إلغاء الدعم، لتحول العجز إلى فائض. ثم تتصاعد النسبة بسرعة قياسية حتى تصل إلى 1,107.86% سنة 2007، أي أن قيمة التحويلات الاجتماعية تفوق رصيد الميزانية السالب بأحد عشر ضعفاً. هذه النسبة تفقد الميزانية أي معنى تقليدي؛ فهي تخبرنا أن العجز ليس ناتج عن تراجع الإيرادات بقدر ما هو ناتج عن تضخم الدعم بشكل لا يتناسب مع أي منطق مالي.

الفصل الثاني : سياسة الدعم في الجزائر كآلية لضبط الميزان التجاري خلال الفترة 2000-2024

○ المرحلة الثالثة : النسب تتراوح بين 90 و120% من 2008 الى 2018

فترة استقرار نسبي لكن عند مستويات مرتفعة. رغم تحسن الإيرادات النفطية، بقيت النسبة مرتفعة، مما يعني أن الدولة لم تستغل الوفرة لخفض الدعم، بل للحفاظ عليه مع توسيع الإنفاق التسييري، وبالتالي ضاعت فرصة إعادة التوازن الهيكلي للميزانية.

○ المرحلة الرابعة : 1,533.20% - 1,138.40% من 2019 الى 2024

عودة إلى مستويات خيالية حيث سنة 2020 تسجل النسبة 1,533.20%، أي أن التحويلات الاجتماعية أكبر بـ 15 مرة من العجز. هذا الرقم يكشف أن الميزانية دخلت في حلقة مفرغة: تراجع الإيرادات النفطية لم يدفع إلى خفض الدعم، بل زاد العجز، وارتفعت النسبة لأن العجز أصبح صغير مقارنة بحجم الدعم الهائل.

○ الإستنتاج

يمثل هذا المنحنى الدليل التجريبي الأقوى على فشل سياسة الدعم كآلية لضبط النظام المالي. فبدلاً من أن يكون الدعم أداة لامتصاص الصدمات (كما هو الحال في الاقتصادات المتقدمة التي تستخدم الإعانات المؤقتة)، تحول في الجزائر إلى مصدر دائم لزعة الاستقرار المالي. والنسب التي تتجاوز 1000% تؤشر إلى أن الميزانية فقدت وظيفتها كأداة رقابية وتوجيهية، وأصبحت مجرد قناة لتميرير الربح من المحروقات إلى الفئات الاجتماعية، دون أي ارتباط بأداء الاقتصاد أو كفاءة الإنفاق.

ثانياً: أثر سياسة الدعم على توازن الميزانية العامة في الجزائر

تتشكل سياسة الدعم لآلية ضبط النظام المالي في الجزائر عبر الجوانب التالية:

○ استبدال الضبط الإجرائي بالضبط السياسي

في الأنظمة المالية التقليدية، يتم ضبط الميزانية عبر معايير فنية (عجز/ناتج محلي، حجم الدين، كفاءة الإنفاق). أما في الجزائر، فإن معادلة الضبط الأساسية أصبحت: الدعم = الإيرادات النفطية - حد أدنى من نفقات التسيير. وهذا يعني أن النظام المالي يُضبط ليس وفق قواعد مالية، بل وفق قدرة الدولة على توفير الربح وتوزيعه. وبالتالي، فإن آلية الضبط هي سياسية - اجتماعية بالدرجة الأولى، وليست اقتصادية - مالية.

الفصل الثاني : سياسة الدعم في الجزائر كآلية لضبط الميزان التجاري خلال

الفترة 2000-2024

○ الدعم كمعادل للاستقرار الاجتماعي مقابل تجميد الميزانية

تشير العلاقة الطردية شبه الكاملة بين التحويلات ونفقات التسيير (المنحنى الأول) إلى أن الدولة استخدمت الدعم كبديل عن أي استراتيجية تنموية. فبدلاً من توجيه الاستثمار نحو القطاعات المنتجة، تم توجيهه نحو دعم مباشر للحفاظ على السلم الاجتماعي. لكن الثمن كان تجميد وظيفة الميزانية التخصيصية (التي تقرر أولويات الإنفاق)، وتحويلها إلى مجرد أداة للحفاظ على الوضع القائم. ومن هنا، فإن "ضبط النظام المالي" يعني في السياق الجزائري ضبط الاحتقان الاجتماعي، وليس ضبط العجز أو الدين.

○ تفعيل آلية الضبط العكسي

عادة، تعمل آليات الضبط المالي على امتصاص الصدمات: ارتفاع الإيرادات يُترجم إلى فائض يُوظف لاحقاً، وانخفاضها يُتبعه خفض للنفقات. لكن الأرقام تُظهر العكس: سنوات الوفرة (2008-2012) لم تُحدث فائضاً دائماً، وسنوات الأزمة (2015-2020) لم تُحدث خفضاً في الدعم. بل إن النسبة المئوية للتحويلات إلى رصيد الميزانية ارتفعت في سنوات الأزمة. هذا يعني أن آلية الضبط تعمل بشكل عكسي: عندما تتراجع الإيرادات، يتراجع الرصيد، لكن الدعم لا يتراجع، مما يوسع العجز ويجعل النظام المالي أكثر هشاشة. وهذه سمة من سمات "فخ الدعم" في الاقتصادات الريعية.

○ غياب المرونة المالية كأداة للضبط

النسب التي تتجاوز 1000% تقيد بأن هامش المناورة لدى الحكومة معدوم عملياً. ففي أي سنة، لو قررت الحكومة خفض الدعم، فإن التأثير على العجز سيكون فوري وحاسم، لكن التكلفة الاجتماعية ستكون مرتفعة. وبالعكس، لو زادت الإيرادات، فإنها ستستهلك بالكامل تقريباً في تمويل الدعم الحالي قبل أي استثمار جديد. وهذه هي مفارقة الضبط في الجزائر: الدعم يضبط النظام المالي عبر تخديره، وليس عبر تقويته؛ فهو يمنع حدوث أزمات حادة آنية، لكنه يمنع أيضاً أي إصلاح هيكلي، مما يبقي النظام المالي في حالة عجز مزمن وهشاشة دائمة.

○ الإستنتاج

يكشف تحليل المنحنيين أن سياسة الدعم في الجزائر لم تنجح في ترسيخ نظام مالي مستدام، بل أسست لنظام هش، جامد، وعاجز عن التكيف ورغم أن الدعم حقق استقرار اجتماعي على المدى القصير، إلا أنه

الفصل الثاني : سياسة الدعم في الجزائر كآلية لضبط الميزان التجاري خلال الفترة 2000-2024

على المستوى المالي تحول إلى آلية ضبط معطلة: الميزانية لم تعد قادرة على أداء وظائفها التقليدية، وأصبح الدعم هو "المحرك الوحيد" للإنفاق العام، وأي إصلاح حقيقي يستلزم تفكيك هذه الآلية بالكامل واستبدالها بنموذج قائم على الإنتاج والاستثمار والضوابط المالية الصارمة.

المطلب الثالث: أثر سياسة الدعم على الميزان التجاري في الجزائر

يتناول هذا المطلب الجانب الخارجي لسياسة الدعم، أي انعكاسها على الميزان التجاري. فالدعم من خلال خفض الأسعار محلياً وزيادة الطلب الكلي، يحفز الاستيراد عندما لا يواكبه إنتاج محلي كافٍ. كما أن تمويل الدعم عبر عجز الميزانية يضغط على العملة الصعبة ويزيد من تفاقم الميزان التجاري. ولتحليل هذه العلاقة، تم الاعتماد على ثلاثة مؤشرات رئيسية مبينة تفصيلاً في الملاحق (رقم 1، 2، 3)، مع استخلاص أبرز النتائج في الجداول الموجزة أدناه.

أولاً: تطور عجز الميزانية كمؤشر غير مباشر على الميزان التجاري

يظهر الملحق رقم (1) التطور السنوي لمجموع النفقات العامة والإيرادات العامة ورصيد الميزانية خلال الفترة 2000-2024. ويلخص الجدول (3) أدناه أبرز المحطات:

جدول (3): أبرز تطورات رصيد الميزانية في الجزائر (2000-2024)

السنة	2000	2005	2010	2015	2020	2024
رصيد الميزانية	-49.5	-1238.05	-1392.30	-3103.79	-3162.97	-5958.03

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الملحق رقم 3 الوحدة: مليار دج

يلاحظ أن العجز الميزاني تضاعف بشكل هائل، خاصة بعد 2015، وبلغ ذروته سنة 2024. هذا العجز المستمر يعني أن الدولة تمول جزء كبير من الإنفاق (بما فيه الدعم) بالاقتراض أو بسحب الاحتياطيّات، مما يزيد الطلب الكلي ويشجع على الاستيراد، وبالتالي يفاقم عجز الميزان التجاري.

ثانياً: تطور التحويلات الاجتماعية وعلاقتها برصيد الميزانية

يفصل الملحق رقم (2) تطور التحويلات الاجتماعية ورصيد الميزانية ونسبة التحويلات إليه كل السنوات من 2000 إلى 2024. ويلخص الجدول (4) أدناه النسب الأكثر دلالة:

الفصل الثاني : سياسة الدعم في الجزائر كآلية لضبط الميزان التجاري خلال الفترة 2000-2024

جدول 4- أبرز نسب التحويلات الاجتماعية إلى رصيد الميزانية (2000-2024)

السنة	2005	2012	2015	2024
نسبة التحويلات إلى رصيد الميزانية %	-1159.86	-3254.14	-3103.79	-5958.03%

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الملحق رقم 3

تجاوزت النسبة 1000% في عدة سنوات، مما يعني أن قيمة التحويلات الاجتماعية تفوق قيمة العجز بعدة أضعاف. هذه الظاهرة تعكس أن الدعم هو المولد الرئيسي للعجز، وأن تمويل هذا الدعم يتم عبر آليات (الاقتراض، طباعة النقود) تزيد الطلب على الواردات وتضغط على الميزان التجاري.

ثالثا: تطور القيمة المضافة للقطاعات الاقتصادية

يبين الملحق رقم (3) تطور القيمة المضافة لقطاعات الاقتصاد الكلي (2020-2024). ويخلص الجدول (5) أدناه وضع القطاعات الإنتاجية:

جدول (5): تطور القيمة المضافة لأهم القطاعات (2020-2024) (مليار دج)

السنة	2000	2022	2024
الصناعة	1669.8	1333.2	975.3
الزراعة	4861.4	2400.4	2682.6
المحروقات	6022.8	4218.3	1880.5

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الملحق رقم 2

قطاع الصناعة في تراجع مستمر، والزراعة تبقى ضعيفة، والمحروقات رغم أهميتها فإن قيمتها المضافة تتراجع. هذا الضعف الإنتاجي يجعل الاقتصاد الجزائري معتمد بشكل كبير على الواردات لتلبية الطلب المحلي، خاصة في ظل سياسة دعم تزيد الاستهلاك ولا تحفز الإنتاج.

رابعا: تحليل لأثر سياسة الدعم على الميزان التجاري

يمكن إجمال الآثار في النقاط التالية:

1. تضخيم الواردات الاستهلاكية: دعم المواد الغذائية والطاقوية يخفض أسعارها، فيزداد الطلب، وعندما لا يلبي الإنتاج المحلي هذه الزيادة، تزداد فاتورة الاستيراد.

الفصل الثاني : سياسة الدعم في الجزائر كآلية لضبط الميزان التجاري خلال

الفترة 2000-2024

2. إضعاف الصادرات غير النفطية: تركيز الدعم على الاستهلاك بدلاً من الإنتاج أدى إلى تراجع القدرة التنافسية للصناعة والزراعة، فلم تعد قادرة على التصدير.

3. تغذية الطلب الكلي الموجه للاستيراد: تمويل عجز الميزانية (الناتج عن الدعم) يضح سيولة نقدية، يذهب جزء كبير منها لشراء السلع المستوردة.

4. خلق فسخ الربح: الاعتماد على إيرادات المحروقات لتمويل الدعم جعل الدولة تتجنب فرض ضرائب على الاستهلاك أو الدخل، مما شجع على الاستيراد دون رقيب وعطل أي حافز للإنتاج المحلي.

نستنتج أن سياسة الدعم في الجزائر، رغم أهدافها الاجتماعية، كان لها أثر سلبي واضح على الميزان التجاري. فالعجز الميزاني الناتج عن الدعم، وضعف القطاعات الإنتاجية، وزيادة الاعتماد على الواردات، كلها عوامل أدت إلى تدهور الميزان التجاري. ولأي إصلاح حقيقي، لا بد من إعادة توجيه الدعم نحو الإنتاج، وتحفيز الصناعة والزراعة، وربط سياسة الدعم بأهداف الميزان التجاري وليس فقط بالاستقرار الاجتماعي الآني.

الفصل الثاني : سياسة الدعم في الجزائر كآلية لضبط الميزان التجاري خلال

الفترة 2000-2024

المبحث الثاني: اصلاح سياسة الدعم في الجزائر

تواجه الجزائر كغيرها من الدول الريفية تحديات كبيرة في نظام الدعم الحكومي، إذ أدى استمرار سياسة الدعم المعمم إلى تفاقم عجز الموازنة العامة واستنزاف الإيرادات النفطية. ومن هنا برزت الحاجة الملحة إلى إصلاح هذا النظام بما يضمن ترشيد الإنفاق العام، وتحقيق الضبط المالي، مع الحفاظ على الحماية الاجتماعية للفئات المستحقة. يتناول هذا المبحث واقع إصلاح سياسة الدعم في الجزائر، من خلال استعراض الإجراءات المتخذة، والعيوب التي ما زالت تعاني منها هذه السياسة، ثم تقديم الحلول المقترحة لمعالجتها

المطلب الأول: واقع سياسة إصلاح الدعم في الجزائر

يشكل إصلاح نظام الدعم الحكومي في الجزائر تحدياً رئيسياً في ظل تزايد الضغوط على الميزانية العامة وتراجع الإيرادات النفطية. ورغم الوعي بضرورة هذا الإصلاح، فإن تنفيذه يواجه صعوبات سياسية واجتماعية كبيرة. ويتناول هذا المطلب واقع إصلاح الدعم في الجزائر من خلال استعراض الإجراءات الممكنة لنجاح الإصلاح، ثم التدابير الفعلية التي اتخذتها الدولة خاصة فيما يخص دعم الطاقة، يلي ذلك أبرز العيوب التي تعاني منها سياسة الدعم الحالية، و في الاخير الخطوات الواجب اتباعها لضمان إصلاح ناجح.

أولاً: إجراءات إصلاح نظام الدعم في الجزائر

من أجل زيادة فرص نجاح إصلاح الدعم، يمكن للدولة الأخذ بمجموعة من الإجراءات المناسبة لذلك، من بينها ¹:

1. الانتقال من نظام الدعم الشامل إلى نظام البطاقات الذكية، أو ما يطلق عليها البطاقات التموينية أو الدعم العيني، وهي بطاقات تعطى للفئة المستهدفة التي تستحقها، بحيث يتم تحديد أنواع السلع (سلع غذائية، سلع الطاقة) والكميات التي يمكن اقتناؤها بأسعار مدعومة من خلال هذه البطاقة. ومن بين البلدان التي تتبع هذا النظام العراق، الكويت ومصر، فمصر مثلاً بدأت العمل ببطاقة التموين في منتصف السنين، ومن خلال هذه البطاقة يمكن لجميع الأسر الحصول على حصة شهرية محددة من مختلف السلع (دقيق، زيت طعام، شاي ومواد، مشتقات نفطية، غاز... وغيرها من السلع).

¹ / زغواني ليلي، بودحدج كريم، مرجع سابق، ص 377-380.

الفصل الثاني : سياسة الدعم في الجزائر كآلية لضبط الميزان التجاري خلال

الفترة 2000-2024

بحيث تختلف الكمية المتاحة من أسرة إلى أخرى، وقد قامت الحكومة المصرية سنة 1981 بوضع بطاقتين مختلفتين: الحمراء والخضراء، بحيث أن الحمراء تدعم مجموعة من السلع للأشخاص في المهن ذات الدخل المرتفع .

2. الأخذ باقتراحات صندوق النقد الدولي، وذلك باستبدال الدعم الشامل بالدعم النقدي المباشر للدخل (التحويلات النقدية)، والذي يكون على نوعين: دعم نقدي مشروط أو غير مشروط، بحيث تتغير قيمة التحويلات النقدية بتغير حجم الأسرة وحدة الفقر، وأسعار المواد محلياً ودولياً. وهذا النظام من شأنه أن يؤدي إلى انخفاض تكلفة الإعانات وضمان وصولها إلى مستحقيها.

لا يخفى أن لهذا الاقتراح آثار سلبية خاصة على معدل التضخم وذلك بسبب ارتفاع أسعار مدخلات الإنتاج عند المصانع من سلع أولية، إلا أن الآثار الإيجابية تكون أكبر خاصة على موارد الدولة، كما يمكن للدولة التقليل من وقعها إذا استعانت بالخطوات التي سيتم التطرق إليها لاحقاً.

1. يمكن للدولة أن تأخذ بنظام البطاقات التموينية والدعم النقدي معاً، ومن بين البلدان التي تتبع ذلك فرنسا ويطلق عليه الضمان الاجتماعي، ويستفيد من هذا الدعم العائلات التي لم يبلغ مستواها المعيشي مستوى الحد الأدنى من متطلبات الحياة أو أن دخلها دون الحد الأدنى لأجور العامل غير الماهر المحدد قانوناً .

ثانياً: الإجراءات التي قامت بها الجزائر لإصلاح الدعم الموجه للطاقة

لقد قامت الجزائر ببعض الإجراءات لإصلاح الدعم الموجه للطاقة، ففي 2016 قامت برفع سعر الديزل من 13.7 دج/ل إلى حوالي 18.76 دج/ل، والبنزين الممتاز من 23 دج/ل للتر إلى 31.42 دج/ل، والبنزين الخالي من الرصاص من 22.6 دج للتر إلى 31.02 دج/ل، وذلك بموجب التدابير التي اتخذت في إطار موازنة العام 2016 والتي أفضت إلى: ¹

○ تعديل الضريبة على المواد البترولية (TPP) التي ارتفعت من 0.01 دج/ل إلى 5 دج/ل بالنسبة للبنزين الممتاز والخالي من الرصاص، وإلى 4 دج/ل بالنسبة للبنزين العادي، وإلى 2 دج/ل بالنسبة

¹ / إسلام جمعون، الدعم الحكومي و أثره على النمو الاقتصادي - دراسة حالة الجزائر 2010-2017 - مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر الأكاديمي في العلوم الاقتصادية، تخصص: اقتصاد دولي، جامعة 20 اوت 1955 سكيكدة، السنة الجامعية 2018-2019، ص 32 - 34.

الفصل الثاني : سياسة الدعم في الجزائر كآلية لضبط الميزان التجاري خلال

الفترة 2000-2024

للغاز أوليل (زيوت الغاز)، تعديل الضريبة على القيمة المضافة للديزل ورفعها إلى 17% بعدما كانت 7%

○ تعديل الضريبة على القيمة المضافة على استهلاك الكهرباء الذي يتجاوز 250 كيلوواط/فصل، واستهلاك الغاز الذي يتجاوز 2500 وحدة حرارية/فصل ورفعها من 7% إلى 17%، هذا ما أدى في النهاية إلى حدوث تغيرات في أسعار الكهرباء والغاز، والتخلص من التعريف الأساسي للمجملات، وقد تم البدء في تطبيق هذه الزيادة في 1 جانفي 2016.

○ وفي 2017 قامت الدولة برفع الرسم على المنتجات البترولية بـ 3 دج/لتر بالنسبة لتلك الأنواع من البنزين (الممتاز، العادي، الخالي من الرصاص)، وبارتفاع 1 دج/لتر بالنسبة للغاز أوليل، وإعفاءات الرسم على القيمة المضافة المطبقة على العمليات المتعلقة بالبيدرو وإخضاعها للمعدل المنخفض والذي تم رفعه من 7% إلى 9%، وتأسيس فراغات الطاقة، يطبق على الأجهزة التي تستهلك الكهرباء والغاز والمنتجات البترولية بشكل مفرط، بحيث أن الرسم يكون حسب سلم تصاعدي من 5% إلى 35%، ويشمل هذا الرسم الأجهزة المستوردة والمنتجة محلياً. في 2018 قامت الدولة بزيادة تسعيرة الرسم على المنتجات البترولية: 5 دج/ل بالنسبة للبنزين بجميع أنواعه، و2 دج/ل بالنسبة للغاز أوليل. وفي 2020 جاء قانون المالية التكميلي لسنة 2020 بقرار زيادة تسعيرة الرسم على المنتجات البترولية بـ 3 دج/لتر بالنسبة لفئات البنزين الثلاث، و5 دج/لتر للغاز أوليل. وفي 2021 قامت الدولة بتأسيس رسم على استهلاك الوقود للسيارات والشاحنات عند كل خروج لها من حدود البلاد لتعويض الفرق بين السعر المحدد والسعر الدولي للوقود (البنزين والغاز أوليل)، ويختلف الرسم باختلاف نوع المركبة.

ثالثاً: عيوب سياسات الدعم في الجزائر

حيث يمكن إيجاز العيوب التي تعاني منها سياسة الدعم في الجزائر فيما يلي¹ :

○ يشجع الدعم على الإسراف والتأثير، وهذا ما نشاهده يومياً من خلال الكميات المرمية من الخبز مثلاً في المزابل والتي تتعدى في بعض الأيام 20 مليون رغيف خبز مرمي لاسيما في شهر رمضان.

¹ / زغواني ليلي، بودحدج كريم، مرجع سابق، ص 377-380.

الفصل الثاني : سياسة الدعم في الجزائر كآلية لضبط الميزان التجاري خلال

الفترة 2000-2024

- يشجع السعر المنخفض للسلع المدعومة على تهريبها عبر الحدود إلى خارج الوطن، وهذا ما نلاحظه من خلال التقارير الدورية للجمارك والدرك الوطني حول الكميات الهائلة من المحروقات المهربة عبر الحدود والتي مصدرها المهربون.
- يشجع الدعم على تكسير الإنتاج الوطني، وهذا ما تم ملاحظته من خلال التسهيلات الموجهة للمستوردين على استيراد أدوية منتجة في السوق الوطنية، هذا الإجراء يساهم بطريقة مباشرة في استنزاف العملة الأجنبية لاستيراد أدوية يتم إنتاجها وطنياً بأسعار في متناول المواطن الجزائري وبالعملة الوطنية.

رابعاً: خطوات إصلاح الدعم في الجزائر

هناك مجموعة من الخطوات التي لا بد من اتباعها لإصلاح سياسة الدعم في الجزائر، نذكر منها:

⇐ لا بد أن يكون إلغاء الدعم تدريجياً حتى تبتعد الحكومة عن آثار صدمة الأسعار

على الحكومة الجزائرية أن تنتقل تدريجياً من نظام الدعم الشمولي للسلع والخدمات إلى نظام تحويل نقدي مستهدف للفقراء والمستحقين فقط. لذا ينبغي أن تزيد الأسعار مع الوقت وحسب الظروف القائمة، ونوعية الخدمات والسلع المدعومة وأهميتها بالنسبة للمجتمع الجزائري بطبقاته المختلفة. كما يجب التركيز على أوجه الدعم الأكثر كلفة بالنسبة للميزانية.

⇐ إعداد برنامج للتحويلات النقدية المستهدفة مبني على معايير وشروط دقيقة:

في إطار توجيه الدعم لمستحقه فقط والابتعاد عن الدعم الشمولي، على الحكومة الجزائرية إعداد برنامج للتحويلات النقدية يستهدف الفقراء ومحدودي الدخل ضمن خطة الإصلاح، بشرط وضع عدة معايير وآليات للانتقاء الموضوعي، لكل آلية إيجابيات وسلبيات. نذكر منها مثلاً: دخل الأسرة أو القرائن المرتبطة به التي تعكس مستوى المعيشة، مواصفات السكن، عدد الأطفال المعالين، حجم الأسرة، عدد الإناث في الأسرة، المستوى التعليمي لمعيل الأسرة وسنه، مكان السكن والبعد عن المرافق العامة، فاتورة الكهرباء، عمالة الأطفال، الطلب على السلع الرديئة، عدد المرضى العاجزين، معدل الأمية فوق سن 15 سنة، عدد الأفراد الذين يعيشون في غرفة واحدة. تتعدد هذه الآليات بحسب خصوصية كل بلد.

الفصل الثاني : سياسة الدعم في الجزائر كآلية لضبط الميزان التجاري خلال

الفترة 2000-2024

كما ينبغي التحديث الدوري لمعلومات المستهدفين بالدعم، ورقمنتها وربطها بنظام مركزي. ويضاف إلى ذلك ضرورة التأكد من مصادر الدخل والثروة غير المصرح بها في إطار القطاع غير الرسمي، وإنتاج القطاع الزراعي أو الحيواني... إلخ.

← ينبغي أن يكون إصلاح دعم الطاقة ضمن أولويات الإصلاح في الجزائر

نظرا لتكلفته الكبيرة وارتباطه بآثار داخلية وخارجية. لكن ينبغي أن تمس الزيادات أسعار المنتجات ذات الاستهلاك الواسع للأسر مرتفعة الدخل والشركات الصناعية. أما المنتجات ذات الأهمية لاستهلاك الأسر الفقيرة، فلا بد أن تكون الزيادات تدريجية وحسب كمية الاستهلاك، حيث يزداد التسعير بزيادة كمية الاستهلاك، خاصة في أوقات الذروة (مثل الكهرباء، وغاز البوتان، وغاز المدينة). كما ينبغي إعادة النظر في تسعير البنزين والديزل لأنهما لا يزالان الأرخص عالمياً، وذلك بشكل تدريجي. وينبغي أيضاً تخفيض الدعم وتشجيع المواطنين على التحول إلى الغاز المسال في المركبات التي تعمل بالبنزين وكذلك الديزل.

← إيجاد نظام للحماية الاجتماعية أكثر كفاءة وفعالية

على الحكومة الجزائرية أن تقوم بتقييم وإعادة النظر في أنظمة الحماية الاجتماعية المطبقة وتحديد أولويات إصلاحها، والتي أصبحت لا تستجيب للاحتياجات القائمة، حيث صُممت منذ ثلاثة عقود في ظل العشرية السوداء. وتقوم شبكات الحماية الاجتماعية على عدد من الهيئات التي تعاني من مشاكل العجز والاستدامة المالية. كما يجب على الحكومة ربط برامج الاستهداف خاصة بطاقات تقييم الفقر للأسر، وتقييم ومتابعة تأثير الإعانات بين مختلف فئات الدخل مع الوقت.

← اختيار الظروف الاقتصادية والسياسية المناسبة

في ظل الآثار الاقتصادية المرتبطة بجائحة كورونا (كوفيد-19) على مستوى الاقتصاد العالمي وعلى الجزائر خصوصاً، يصعب تنفيذ أجندة إصلاح الدعم، خاصة مع تراجع أسعار النفط والضغط على الميزانية. لذا لا بد من اختيار الظروف الاقتصادية المناسبة لعملية الإصلاح التدريجي للدعم في الجزائر.

الفصل الثاني : سياسة الدعم في الجزائر كآلية لضبط الميزان التجاري خلال

الفترة 2000-2024

المطلب الثاني: واقع سياسة إصلاح الدعم الحكومي وتعزيز الضبط المالي في الجزائر

اتخذت الحكومة الجزائرية بعض الإجراءات التي من شأنها أن تساهم في إصلاح نظام الدعم الحكومي بصفة خاصة وترشيد الإنفاق العام وتعزيز الضبط المالي بصفة عامة، لعل أهمها ما يلي:¹

- إنشاء مديرية لمتابعة و إصلاح دعم و إعانات الدولة
- إنشاء مركز بيانات لوزارة المالية الجزائرية (DATA CENTER)
- إطلاق برنامج عملية الإحصاء العام السادس للسكان و الإسكان
- تحويل وزارة الرقمنة و الإحصائيات إلى محافظة سامية تحت وصاية رئاسة الجمهورية الجزائرية
- التدابير و السياسات الإصلاحية المتخذة من طرف الحكومة الجزائرية بالنسبة لدعم الطاقة
- عصنة نظام الموازنة العامة و اعتماد التسيير القائم على النتائج
- الاعتماد على ميزانية البرنامج بدل ميزانية البنود
- اعتماد معايير جديدة لتصنيف النفقات العمومية
- المقاربة المتعددة السنوات للموازنة العامة للدولة CBMT
- تبني معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام IPSAS .

المطلب الثالث: الحلول المقترحة لحل مشاكل الدعم الحكومي في الجزائر

لا توجد وصفة موحدة للنجاح في إصلاح الدعم، وينبغي أن تضع الحكومات إستراتيجيات الإصلاح بما يتناسب مع الأوضاع في كل بلد، والعوامل التي اقترنت بنماذج الإصلاح الناجح منها: الإعداد الجيد بما في ذلك التخطيط الدقيق لسرعة الإصلاح والنطاق الذي يغطيه، والالتزام القوي بالإصلاح من جانب الحكومة، وهو ما يمكن تحقيقه ببناء توافق في الآراء الداعمة للإصلاح من خلال التواصل وبناء التحالفات، بالإضافة إلى تعزيز استحداث شبكات فعالة للأمان الاجتماعي بغية تخفيف أثر إصلاح الدعم على شرائح

¹ / رافع محمد، مرجع سابق، ص 136-148.

الفصل الثاني : سياسة الدعم في الجزائر كآلية لضبط الميزان التجاري خلال

الفترة 2000-2024

السكان محدودة الدخل.¹ ، هناك مجموعة من الخطوات لابد من اتباعها لإصلاح سياسة الدعم في الجزائر نذكر منها التالي:²

○ لا بد أن يكون إلغاء الدعم تدريجي حتى تبتعد الحكومة عن آثار صدمة الأسعار. على الحكومة الجزائرية أن تنتقل تدريجياً من نظام الدعم الشمولي للسلع والخدمات إلى نظام تحويل نقدي مستهدف للفقراء والمستحقين فقط. لذا ينبغي أن تزيد الأسعار مع الوقت وتحسب الظروف القائمة ونوعية الخدمات والسلع المدعمة وأهميتها بالنسبة للمجتمع الجزائري بطبقاته المختلفة، كما يجب التركيز على أوجه الإعانات الأكثر الكلفة بالنسبة للميزانية.

○ إعداد برنامج للتحويلات النقدية المستهدفة مبني على معايير وشروط دقيقة: في إطار توجيه الدعم لمستحقيه فقط والابتعاد عن الدعم الشمولي، على الحكومة الجزائرية إعداد برنامج للتحويلات النقدية يستهدف الفقراء ومحدودي الدخل ضمن خطة الإصلاح، بشرط وضع عدة معايير وآليات للانتقاء الموضوعي. لكل آلية إيجابيات، نذكر منها مثال: دخل الأسرة أو قرائن مرتبطة به تعكس مستوى المعيشة، مواصفات السكن، عدد الأطفال المتمدنين، حجم الأسرة، عدد الإناث بالأسرة، المستوى التعليمي لمعيل الأسرة وسنه، مكان السكن والبعد عن المرافق العامة، فاتورة الكهرباء، عمالة الأطفال، الطلب على السلع الرديئة، عدد المرضى العاجزين، معدل الأمانة فوق سن 15 سنة، عدد الافراد الذين يعيشون في غرفة واحدة. (تعدد هذه الآليات بحسب خصوصية كل بلد، كما ينبغي التحديث الدوري لمعلومات المستهدفين بالدعم، ورقمنتها وربطها بنظام مركزي. ضف إلى ذلك ينبغي التأكد من مصادر غير المصرح بها في إطار القطاع غير الرسمي، إنتاج القطاع الزراعي أو الحيواني...إلخ، وفي هذا الإطار تم تقديم مقترحين هما الآتي:

الاقتراح الأول: يعتمد هذا الحل على استهداف تدريجي للعائلات، وتقدر نسبته بين 30% إلى 40% من الطبقة الهشة، وتحاول المصالح المعنية، أي 4 ملايين، تغطية 40% من العائلات التي تحصل

¹ / زغواني ليلي، بودحدج كريم، مرجع سابق، ص 377-380.

² / هوماري مريم، دراسة تحليلية و تقييمية للدعم الحكومي في الجزائر - دراسة حالة المواد الغذائية خلال الفترة 2010-2022 - مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي، الطور الثاني، تخصص: اقتصاد نقدي و بنكي، جامعة محمد البشير الإبراهيمي - برج بوعريريج ، السنة الجامعية: 2022-2023، ص 64-66.

الفصل الثاني : سياسة الدعم في الجزائر كآلية لضبط الميزان التجاري خلال

الفترة 2000-2024

على دخل أقل من 60000 دج شهرياً - المصرّحة لدى العائلات، بتكلفة 2.4% من إجمالي الناتج المحلي.

وتتم الطريقة بإعداد قاعدة البيانات التي يمكن استغلالها مستقبلاً، ويُبنى على أساسها نظام معلوماتي فعال لمدة تتراوح بين 5 و 10 سنوات، وبذلك تُمنح إعانة مقدّرة بـ 12000 دج شهرياً للعائلة، و 15000 دج شهرياً للعائلات التي يفوق عدد أفرادها 9 أفراد.

الاقتراح الثاني: يسمح هذا الاقتراح بتقديم الإعانة النقدية إلى كل مواطن، وذلك بناءً على الدخل الفردي المصرّح به لدى المصالح المعنية، والمقدّرة بـ 2000 دج شهرياً للفرد الواحد، و 1200 دج شهرياً للأطفال الأقل من 15 سنة، و 2400 دج شهرياً للطفل الذي يتجاوز عمره 15 سنة.

يعتبر الاقتراح الثاني أكثر سهولة من الأول من حيث الاستهداف، باعتباره يمنح الإعانة النقدية للجميع باستثناء الأغنياء، كما أنه يتفادى الوقوع في الأخطاء، وبالمقابل يُكلف أموالاً ضعف الاقتراح الأول، ومما يسمح للدولة باقتصاد حوالي 8% من إجمالي الناتج الكلي للفرد، والدولة خصصت حالياً نسبة 13% كحد أدنى من إجمالي الناتج الداخلي، بما أن نموذج إجمالي الناتج الداخلي وتوجيهها للاستثمارات التي سجلت انخفاضاً لتصل إلى 1400 مليار دج في 2017 عن 3500 مليار دج في 2015 و 1900 مليار دج في 2019، وهذا رافقه تراكم ديون لدى المتعاملين الاقتصاديين المختلفة.

ينبغي ان يكون اصلاح دعم الطاقة ضمن أولويات الإصلاح بالجزائر نظرا لتكفئها الكبيرة وسهوليتها وآثارها الداخلية والخارجية.

لكن ينبغي أن تمس الزيادات اسعار المنتجات ذات الاستهلاك الواسع للأسر مرتفعة الدخل والشركات الصناعية، أما المنتجات ذات الأهمية لاستهلاك الأسرة الفقيرة لا بد ان تكون الزيادات تدريجية وحسب كمية الاستهلاك، حيث تزيد التعبير بزيادة كمية الاستهلاك خاصة أوقات الذروة مثل الكهرباء، وغاز البوتان وغاز المدينة، كما ينبغي إعادة النظر في تسعيرة البتروين والديزل لأنها لاتزال الارخص عامليا وذلك بشكل تدريجي، كما ينبغي تخفيض وتشجيع المواطنين إلى التحول إلى الغاز المسال في مركبات التي تشتغل بالبرتني وكذلك الديزل.

الفصل الثاني : سياسة الدعم في الجزائر كآلية لضبط الميزان التجاري خلال

الفترة 2000-2024

- إيجاد نظام للحماية الاجتماعية أكثر كفاءة وفعالية :على الحكومة الجزائرية أن تقوم بتقييم وإعادة النظر في أنظمة الحماية الاجتماعية المطبقة وتحديد أولويات إصلاحها، والتي أصبحت لا تستجيب للاحتياجات القائمة، حيث صممت منذ ثلاثة عقود في ظل العشرية السوداء، وتقوم شبكات الحماية الاجتماعية على عدد من الهيئات تعاني من مشاكل العجز والاستدامة المالية. كما يجب على الحكومة ربطها ببرامج استهداف خاصة بطاقات تقييم الفقر للأسر، وتقييم ومتابعة تأثير الإعانات بين مختلف فئات الدخل مع الوقت.
- اختيار الظروف الاقتصادية والسياسية الملائمة :في ظل الآثار الاقتصادية المرتبطة بجائحة كورونا (كوفيد-19) على مستوى الاقتصاد العالمي وعلى الجزائر خصوصاً، يكون من الصعب تمرير أجندة إصلاح الدعم خاصة مع تراجع أسعار النفط والضغط على الميزانية، لذا لابد من اختيار الظروف الاقتصادية المناسبة لعملية الإصلاح التدريجي للدعم بالجزائر.

المطلب الرابع: نتائج الدراسة وعلاقتها بضبط الميزان التجاري

توصلت الدراسة التطبيقية من خلال تحليل هيكل الدعم وتطوره خلال الفترة 2000-2024 إلى مجموعة من النتائج التي يمكن ربطها مباشرة بهدف البحث، وهو تقييم مدى قدرة سياسة الدعم في الجزائر على العمل كآلية لضبط الميزان التجاري.

⇐ فيما يتعلق بهيكل الدعم وتطوره، تبين أن الدعم الصريح شهد ارتفاع غير مسبوق خاصة في سنوات الوفرة النفطية، واستمر في الارتفاع حتى بعد انهيار أسعار النفط سنة 2014، مما يعكس جمود هيكل الإنفاق العام. كما أظهرت النتائج ضعف القيمة المضافة للقطاعات المنتجة (الصناعة والزراعة) مقارنة بقطاع الخدمات، مما يجعل تمويل الدعم مرهوناً بشكل شبه كامل بإيرادات المحروقات المتقلبة. هذا الوضع الهيكلي يجعل من المستحيل تحقيق ضبط للميزان التجاري في ظل استمرار الدعم المعمم.

⇐ كشف تحليل العلاقة بين التحويلات الاجتماعية ورصيد الميزانية أن الدعم أصبح المصدر الرئيسي للعجز الميزاني، حيث تجاوزت نسب التحويلات الاجتماعية إلى رصيد الميزانية 1000% في عدة سنوات. وهذا يعني أن العجز الميزاني يعزى بشكل شبه كامل إلى تضخم الدعم، مما يؤكد أن الدعم لم يعد أداة لضبط النظام المالي بل أصبح مصدراً لزعزعة استقراره.

الفصل الثاني : سياسة الدعم في الجزائر كآلية لضبط الميزان التجاري خلال

الفترة 2000-2024

⇐ فيما يخص أثر الدعم على الميزان التجاري مباشرة، تبين أن الدعم يؤدي إلى تضخيم الواردات الاستهلاكية، لأن انخفاض أسعار السلع المدعومة يزيد الطلب المحلي الذي لا يلبي الإنتاج المحلي إلا جزئياً. كما أن تركيز الدعم على الاستهلاك بدلاً من الإنتاج أضعف القدرة التنافسية للصادرات غير النفطية. بالإضافة إلى ذلك، فإن تمويل العجز الناتج عن الدعم عبر الاقتراض أو سحب الاحتياطيات يضخ سيولة نقدية يذهب جزء كبير منها لاستيراد السلع من الخارج.

⇐ يمكن القول بناء على هذه النتائج إن سياسة الدعم في الجزائر بصيغتها الحالية لا تشكل آلية فعالة لضبط الميزان التجاري، بل تعمل كآلية معاكسة حيث تزيد العجز بدلاً من تخفيضه، وتعمق الاعتماد على الخارج بدلاً من تعزيز الاكتفاء الذاتي. ومع ذلك، يمكن لهذه السياسة أن تصبح آلية مساعدة إذا ما تم إصلاحها جذرياً من خلال الانتقال إلى الدعم النقدي الموجه، وإعادة توجيه الموارد المدخرة نحو الاستثمار في القطاعات الإنتاجية.

تؤكد الدراسة أن نجاح أي إصلاح مستقبلي يتطلب استهداف دقيق للمستحقين، وتدرج في رفع الأسعار، وإصلاح للنظام الضريبي، وتشجيع للإنتاج الوطني. بدون هذه الإصلاحات، سيبقى الميزان التجاري رهينة بتقلبات أسعار النفط وتضخم فاتورة الدعم.

خاتمة الفصل الثاني

في ختام هذا الفصل التطبيقي، يمكن القول إن تحليل هيكل سياسة الدعم في الجزائر خلال الفترة 2000-2024 كشف عن خلل هيكلي عميق، حيث تحولت التحويلات الاجتماعية من أداة للحماية الاجتماعية إلى المصدر الرئيسي لعجز الميزانية العامة، إذ تجاوزت نسبتها إلى رصيد الميزانية 1000% في عدة سنوات، ووصلت إلى 1533% سنة 2020. كما أظهرت النتائج ضعف القيمة المضافة للقطاعات المنتجة (الصناعة والزراعة)، مما جعل تمويل الدعم مرهونا بإيرادات المحروقات المنقلبة، وعمق الاعتماد على الواردات.

وقد تبين أن سياسة الدعم في صيغتها الحالية لا تشكل آلية فعالة لضبط الميزان التجاري، بل تساهم في تفاقم عجزه من خلال تضخيم الاستهلاك المحلي، وإضعاف القدرة التنافسية للصادرات غير النفطية، وتغذية الطلب على الاستيراد. ورغم الإجراءات الإصلاحية التي اتخذتها الجزائر منذ 2016 (كرفع أسعار بعض المواد البترولية وتعديل الضرائب)، إلا أنها تبقى غير كافية مقارنة بحجم الاختلالات القائمة.

إن أي إصلاح حقيقي لا بد أن يتجه تدريجياً نحو نظام الدعم النقدي الموجه، مع إعادة توجيه الموارد المدخرة نحو الاستثمار في القطاعات الإنتاجية، وإصلاح النظام الضريبي، وتعزيز الإنتاج الوطني، مع ضمان حماية الفئات الهشة اجتماعياً. وبهذا فقط يمكن أن تتحول سياسة الدعم من عبء على الميزانية والتجارة الخارجية إلى آلية مساعدة في تحقيق الضبط المالي والتجاري.

الخاتمة العامة

الخاتمة العامة

انطلقت هذه الدراسة من إشكالية رئيسية مفادها: "هل يمكن لسياسة الدعم الحكومي في الجزائر أن تشكل آلية فعالة لضبط الميزان التجاري؟" وبعد التحليل النظري والتطبيقي، يمكن تقديم الإجابة التالية:

⇐ لا تشكل سياسة الدعم الحكومي في الجزائر بصيغتها الحالية آلية فعالة لضبط الميزان التجاري، بل تعمل كآلية معاكسة تساهم في تفاقم عجزه وتعميق الاعتماد على الخارج. وذلك للأسباب التالية:

1. تضخيم الواردات الاستهلاكية يؤدي انخفاض أسعار السلع المدعومة إلى زيادة الطلب المحلي الذي لا يلبي الإنتاج المحلي إلا جزئياً، مما يرفع فاتورة الاستيراد.

2. إضعاف القدرة التنافسية للصادرات غير النفطية تركيز الدعم على الاستهلاك بدلاً من الإنتاج أدى إلى تراجع القدرة التنافسية للصناعة والزراعة المحلية.

3. تحويل الميزانية إلى أداة لتوزيع الربح أثبت تحليل العلاقة بين التحويلات الاجتماعية ورصيد الميزانية أن الدعم أصبح المصدر الرئيسي للعجز الميزاني، حيث تجاوزت نسب التحويلات إلى العجز 1000% في عدة سنوات.

4. استمرار العجز التجاري الهيكلي بالرغم من الأهداف الاجتماعية التي حققها الدعم (تحسين مستوى المعيشة، دعم القطاعات الحيوية، خلق فرص العمل)، فإنه فشل في تحقيق أي ضبط حقيقي للميزان التجاري.

مع ذلك يمكن لسياسة الدعم أن تصبح آلية مساعدة لضبط الميزان التجاري إذا ما تم إصلاحها جذرياً من خلال الانتقال إلى الدعم النقدي الموجه، وإعادة توجيه الموارد المدخرة نحو الاستثمار في القطاعات الإنتاجية، وتحفيز الصادرات غير النفطية، وتقليل الاعتماد على الواردات.

أولاً: التحقق من الفرضيات

الفرضية الأولى: توجد علاقة طردية بين ارتفاع نفقات الدعم الصريح وتفاقم عجز الميزان التجاري في الجزائر خلال الفترة 2000-2024

⇐ تم قبول الفرضية، حيث أظهرت النتائج أن:

الخاتمة العامة

- التحولات الاجتماعية ارتفعت بشكل مضطرب من 344.48 مليار دج سنة 2000 إلى أكثر من 1.797 مليار دج سنة 2020.
- تزامن هذا الارتفاع مع تضاعف عجز الميزانية الذي بلغ 5958.03 مليار دج سنة 2024.
- العجز الميزاني المستمر يعني أن الدولة تمول جزء كبير من الإنفاق (بما فيه الدعم) بالاقتراض، مما يزيد الطلب الكلي ويشجع على الاستيراد.
- الفرضية الثانية: "يساهم الدعم الضمني (خاصة دعم الطاقة) في زيادة الاستهلاك المحلي غير العقلاني وتغذية عمليات التهريب، مما يفاقم عجز الميزان التجاري"
- ⇐ تم قبول الفرضية، حيث أشارت النتائج إلى:
- فروق الأسعار المدعومة للمواد البترولية في الجزائر مقارنة بالدول المجاورة تغذي عمليات التهريب عبر الحدود.
- هذا التهريب يسرب جزء كبير من الدعم إلى خارج الاقتصاد الوطني، مما يتسبب في خسارة العملة الصعبة واستنزاف الاحتياطات.
- دعم الطاقة ساهم في زيادة الاستهلاك المحلي غير العقلاني، مما يفاقم عجز الميزان التجاري للسلع الطاقوية.
- الفرضية الثالثة : ضعف القيمة المضافة للقطاعات المنتجة (الصناعة والزراعة) يجعل تمويل الدعم مرهونا بإيرادات المحروقات، مما يعمق التبعية التجارية للخارج
- ⇐ تم قبول الفرضية، حيث أظهرت النتائج:
- قطاع الصناعة يعاني تدهور حاد من 1669.8 مليار دج سنة 2000 إلى 975.3 مليار دج سنة 2024.
- قطاع الزراعة يبقى مساهمته متواضعة وتتراوح بين 1200 و 2800 مليار دج، رغم أهميته في الأمن الغذائي.
- قطاع المحروقات رغم كونه المصدر الرئيسي للإيرادات، إلا أن قيمته المضافة منخفضة نسبيا لأن معظم الإيرادات تأتي من التصدير وليس من القيمة المضافة المحلية.

الخاتمة العامة

○ هذا الضعف الإنتاجي يجعل الاقتصاد الجزائري معتمداً بشكل كبير على الواردات لتلبية الطلب المحلي.

الفرضية الرابعة: الانتقال التدريجي من الدعم المعمم إلى الدعم النقدي الموجه، المصحوب بإصلاح النظام الضريبي وتعزيز الإنتاج الوطني، يمكن أن يساهم في تحسين الميزان التجاري على المدى المتوسط والطويل

← تم قبول الفرضية، وذلك بناء على:

○ التجارب الدولية الناجحة التي أثبتت أن إصلاح الدعم يساهم في تخفيض النفقات العامة وزيادة الإيرادات.

○ اقتراحات صندوق النقد الدولي باستبدال الدعم الشامل بالدعم النقدي المباشر، مما يقلل التكلفة ويضمن وصول الدعم إلى مستحقيه.

○ الدراسة أكدت أن إصلاح الدعم يساعد في ترشيد الاستهلاك، ووقف تهريب الوقود، وتوجيه الوفرة نحو استثمارات منتجة.

○ المقترحان المقدمان في الدراسة (استهداف تدريجي للعائلات أو تقديم إعانة نقدية لكل مواطن باستثناء الأغنياء) يمكن أن يوفر ما نسبته 8% من إجمالي الناتج المحلي.

ثانياً: نتائج الدراسة

يمكن تلخيص النتائج التي توصلت إليها الدراسة في النقاط التالية:

1. ارتفاع غير مسبوق للدعم الصريح عرف الدعم الصريح ارتفاعاً مستمراً خلال الفترة 2000-2024، حيث بلغ مستويات قياسية في سنوات الوفرة المالية (2011-2012)، واستمر في الارتفاع حتى بعد انهيار أسعار النفط سنة 2014، مما يعكس جموداً في هيكل الإنفاق العام.

2. تركّز الدعم في فئات محددة أكثر من 70% من قيمة الدعم الصريح تتركز في دعم العائلات والسكن والصحة، مع استفادة الفئات الخمسية الأعلى دخلاً من الدعم بنسب أكبر من الفئات الفقيرة.

3. ارتفاع كلفة الدعم الضمني شكل الدعم الضمني (خاصة دعم الطاقة والإعفاءات الضريبية) متوسط نسبة 15.8% من الناتج المحلي الخام خلال الفترة 2011-2015.

الخاتمة العامة

4. ضعف القيمة المضافة للقطاعات المنتجة سجل قطاع الصناعة تراجع حاد من 1669.8 مليار دج سنة 2000 إلى 975.3 مليار دج سنة 2024، في حين بقيت مساهمة قطاع الزراعة متواضعة، مما يجعل تمويل الدعم مرهون بإيرادات المحروقات المتقلبة.

5. تقارب وتطابق نفقات التسيير والتحويلات الاجتماعية حيث كشف تحليل تطور نفقات التسيير والتحويلات الاجتماعية أن التمييز بين النفقات التشغيلية ونفقات الدعم فقد معناه العملي، مما يؤكد أن الميزانية أصبحت مجرد قناة لتميرير الربح.

6. الدعم هو المصدر الرئيسي للعجز الميزاني حيث تجاوزت نسبة التحويلات الاجتماعية إلى رصيد الميزانية 1000% في عدة سنوات (وصلت إلى 1533.20% سنة 2020)، مما يعني أن العجز الميزاني يعزى بشكل شبه كامل إلى تضخم الدعم.

8. الدعم يضخم الواردات الاستهلاكية يؤدي انخفاض أسعار السلع المدعومة إلى زيادة الطلب المحلي الذي لا يلبي الإنتاج المحلي إلا جزئياً، مما يرفع فاتورة الاستيراد.

9. الدعم الشامل يفيد الأغنياء أكثر من الفقراء أظهرت النتائج أن الطبقة الغنية تستهلك أكثر من خمسة أضعاف ما تستهلكه الطبقة الفقيرة من السلع المدعومة، مما يؤكد أن نظام الدعم الشامل لا يستهدف الفئات المستحقة بكفاءة.

11. إجراءات الجزائر غير كافية رغم قيام الجزائر ببعض الإجراءات لإصلاح دعم الطاقة (رفع الأسعار، تعديل الضرائب) بدءاً من سنة 2016، إلا أن هذه الإجراءات تبقى غير كافية مقارنة بتجارب الدول الأخرى، حيث لا تزال أسعار الطاقة في الجزائر تحتل المراتب الأولى عالمياً في الانخفاض.

12. الحاجة إلى إصلاح شامل أكدت الدراسة على ضرورة الانتقال من نظام الدعم المعمم إلى نظام الدعم النقدي المباشر الموجه للفئات المستحقة عبر بطاقات ذكية، مع إعادة النظر في نظام الحماية الاجتماعية والنظام الضريبي.

ثالثاً: التوصيات

بناءً على النتائج التي توصلت إليها الدراسة، يمكن تقديم التوصيات التالية:

الخاتمة العامة

1. الانتقال التدريجي إلى الدعم النقدي الموجه: ضرورة التحول من الدعم العيني المعمم إلى الدعم النقدي المباشر للفئات المستحقة فقط، مع اعتماد بطاقات ذكية أو تحويلات نقدية مشروطة أو غير مشروطة.
2. اعتماد نظام البطاقات التموينية: الأخذ بنظام البطاقات التموينية الذكية التي تحدد أنواع السلع والكميات التي يمكن اقتناؤها بأسعار مدعومة، على غرار التجربة المصرية.
3. رفع الأسعار بشكل تدريجي: لا بد أن يكون إلغاء الدعم تدريجياً (ليس أكثر من 10% لكل تعديل) مع اختيار التوقيت المناسب، لتجنب آثار صدمة الأسعار على المواطنين.
4. إعادة توجيه الدعم نحو الإنتاج: تحويل جزء من الموارد التي كانت تخصص للدعم الاستهلاكي نحو دعم القطاعات الإنتاجية (الصناعة، الزراعة، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة) لتعزيز القدرة التنافسية للصادرات غير النفطية.
5. تشجيع الإنتاج الوطني والحد من الواردات: ربط سياسة الدعم بأهداف الميزان التجاري من خلال وضع آليات تحمي المنتج الوطني وتقلص الاعتماد على الواردات، خاصة في القطاعات التي يمكن تحقيق اكتفاء ذاتي فيها (كالصناعة الدوائية، المواد الغذائية).

خامساً: آفاق الدراسة

على الرغم من النتائج الهامة التي توصلت إليها هذه الدراسة، إلا أنها تفتح المجال أمام بحوث ودراسات مستقبلية يمكن أن تكمل وتعمق ما تم إنجازه، ومن أبرز هذه الآفاق:

1. يمكن للدراسات المستقبلية بناء نموذج قياسي يقيس أثر الدعم على الميزان التجاري باستخدام تقنيات حديثة.
2. توسيع نطاق المقارنة ليشمل دولاً أخرى نجحت في إصلاح دعم الطاقة
3. بعد مرور عدة سنوات على تطبيق هذه الإجراءات، يمكن إجراء دراسة تقييمية لقياس مدى نجاحها في تحقيق أهدافها

قائمة المراجع

قائمة المراجع

أولاً: الكتب

1. عادل أحمد حشيش، العلاقات الاقتصادية الدولية، دار الجامعة الجديدة للنشر و التوزيع، مصر الإسكندرية، 2005.

أولاً: المذكرات و الرسائل الجامعية

1- الشرنه سعيّد، دور الضبط المالي في مواجهة الأزمات المالية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم التسيير، تخصص نقود و مالية، جامعة الجزائر 03، السنة الجامعية: 2017-2018،
2- اسماعيلي خضرة، بدودة لمية، تحليل العلاقة بين نتيجة الموازنة العامة و وضعية ميزان المدفوعات -حالة الجزائر دراسة قياسية من 1990-2018-، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص: اقتصاد كمي، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، السنة الجامعية: 2019-2020،

3- برايس خليفة ، دراسة تحليلية و قياسية للميزان التجاري في الجزائر خلال الفترة 1970-2010، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير بقسم العلوم الاقتصادية ، تخصص تحليل إقتصادي، جامعة الجدرائر 3، السنة الجامعية: 2012-2013 ، ص 36.

4- باقي كريم شريف، عثمان محمود سعيد الله، خالد حيدر عبد علي، العجز في الموازنة العامة و طرق معالجته في النظام المالي الإسلامي مع المقارنة بالأنظمة الوضعية، أطروحة دكتوراه في كلية العلوم الإسلامية، جامعة السليمانية،

5- حياهم أسماء، غويلة يسرى، واقع الدعم الحكومي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر- دراسة تقييمية للفترة 2012-2021-، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص: إقتصاد و تسيير المؤسسات، جامعة 8 ماي 1945 قالمة، السنة الجامعية: 2021-2022،

6- حرواش زينب إيمان، آليات الإنضباط المالي و دورها في معالجة العجز الموازي-دراسة لحالة الجزائر مقارنة مع بعض الدول العربية-، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث، التخصص: إقتصاد نقدي و بنكي، جامعة زيان عاشور الجلفة، السنة الجامعية: 2022-2023،

قائمة المراجع

- 7- رافع محمد، إصلاح نظام الدعم و دوره في تعزيز الضبط المالي في الجزائر، أطروحة مدممة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه طور الثالث في العلوم المالية و المحاسبية، تخصص: مالية عامة و تشريع ضريبي مالي، جامعة الجزائر 03، السنة الجامعية: 2023-2024
- 8- هوماري مريم، دراسة تحليلية و تقييمية للدعم الحكومي في الجزائر - دراسة حالة المواد الغذائية خلال الفترة 2010-2022 - مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي، الطور الثاني، تخصص: اقتصاد نقدي و بنكي، جامعة محمد البشير الإبراهيمي - برج بوعرييج ، السنة الجامعية: 2022-2023،

ثانيا: المجالات و الملقيات

- 1- البشير عمارة، سياسة الدعم الحكومي في الجزائر، مجلة نور للدراسات الاقتصادية، المركز الجامعي آفلو - الأغواط، المجلد 05، العدد 02، ديسمبر 2019،
- 2- الحاج بن شاعة، آليات الدعم الحكومي في الجزائر و دورها في التنويع الاقتصادي، المجلة الجزائرية للعلوم الاجتماعية و الإنسانية، جامعة الجزائر 03، المجلد 09، العدد 01، 2021،
- 3- إسلام جمعون، الدعم الحكومي و أثره على النمو الاقتصادي - دراسة حالة الجزائر 2010-2017 - مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر الأكاديمي في العلوم الاقتصادية، تخصص: اقتصاد دولي، جامعة 20 اوت 1955 سكيكدة، السنة الجامعية 2018-2019،
- 4- بن حدة مريم، بن قطاس نبيلة، الدعم الحكومي في الجزائر (مفهومه، أنواعه، و هيكلته)، ملتقى دولي حول استراتيجيات و آليات الدعم الحكومي من منظور متطلبات الرعاية الاجتماعية و مقتضيات الفعالية الاقتصادية، واقع و آفاق و تجاري دولية، جامعة وهران 02، يومي 23-24 نوفمبر 2022،
- 5- براهيم حسين، قرقب مبارك، أساليب تمويل عجز الموازنة العامة للدولة، مجلة الإحياء، المجلد 21، العدد 28، جانفي 2021،
- 6- حكيم شبوطي، زينة عباد، سبل علاج الميزانية العامة للدولة، مجلة الاقتصاد و التنمية البشرية، جامعة مدية، 20-11-2019 ،
- 7- دردوري لحسن، عجز الموازنة العامة للدولة و علاجه في الاقتصاد الريعي، مجلة أبحاث اقتصادية و إدارية، جامعة بسكرة، العدد الرابع عشر، ديسمبر 2013،

قائمة المراجع

- 8- سهيلة عبد الزهرة الحجيبي، الضبط المالي و إنعكاسه على التنمية المستدامة في العراق، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، السنة السابعة عشر ، العدد ستون، سنة 2019
- 9- فاتح غلاب، بوبكر رزيقات، عجز الموازنة العامة و مناهج معالجته مع الإشارة للتجربة النيوزلندية، مداخلة مقدمة ليوم دراسي حول استراتيجية عجز الموازنة العامة في الجزائر، بقسم العلوم التجارية، جامعة بوضياف المسيلة، يوم: 29-11،
- 10- قرود علي، كزیز نسرین، آليات تمويل عجز الموازنة في الجزائر بين التمويل التقليدي و التمويل غير تقليدي-حالة الجزائر 2007-2017-، مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، العدد الرابع، سبتمبر 2018،
- 11- زغواني ليلي، بودخدخ كريم، إصلاح الدعم الحكومي كإجراء للضبط المالي، مجلة الأبحاث الاقتصادية معاصرة، جامعة جيجل، المجلد 04، العدد 02، 2021،
- 12- كزیز نسرین، مرغاد لخضر، آليات تمويل و علاج عجز الموازنة العامة للدولة في الجزائر- دراسة تحليلية 2000-2017، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد 47، جوان 2017،
- 13- هلاي أحمد، ليلي عياد، بن فرحات جمال، آليات الدعم الحكومي في الجزائر بين الواقع و التحديات، الملتقى الدولي حول استراتيجيات و آليات الدعم الحكومي من منظور متطلبات الرعاية الاجتماعية و مقتضيات الفعالية الاقتصادية: واقع و آفاق و تجارب دولية، جامعة مستغانم، يومي 22-23 نوفمبر 2022
- 14- يونس مراد، واقع الدعم الحكومي المعمم في الجزائر و ضرورة الإنتقال على الدعم الموجه، مجلة الآفاق للدراسات الاقتصادية، جامعة الجزائر، المجلد رقم 02، العدد 06، 2021،

الملاحق

الملاحق

الملحق رقم -1-

السنوات	دعم السكن	دعم العائلات	دعم المعاشات	دعم الصحة	دعم المجاهدين	دعم المعوزين والدخول الضعيفة
2000	67758	47333	19450	33296	60428	34165
2001	74614	66573	38360	42167	42167	34464
2002	76686	76934	41560	49989	49899	41540
2003	99220	81444	56923	60023	60023	55363
2004	81031	84803	76697	63402	63402	46427
2005	114645	96123	62880	60442	75782	50612
2006	147725	136900	71250	67411	67411	91415
2007	204350	176340	90268	79621	79621	75930
2008	285784	402000	115745	151732	151732	100517
2009	195620	459342	149247	176948	176948	115414
2010	32452	31863	14403	19928	124.05	12876
2011	75415	49237	13952	36782	1257	18553
2012	4617	42324	24925	3649	15693	21182
2013	21053	39787	25794	26371	17194	19493
2014	25519	42214	25209	32047	18056	17866
2015	40328	47964	25131	3252	19822	17267
2016	47129	44448	24351	32134	19772	16322
2017	30493	40554	23678	33019	19786	14963
2018	39607	4276	25621	33021	20045	1533
2019	39678	45305	28197	33688	1989	153
2020	38433	45335	28837	35467	19839	16837
2021	42444	55376	29260	41285	19660	20842
2022	24702	59768	33252	46612	19605	20759
2023	1827	-	-	11202	23252	5483
2024	-	-	-	13273	251.73	-

الملاحق

الملحق رقم -2-

السنة	الخدمات	البناء	الصناعة	الزراعة	المحروقات
2020	16,236.6	4,766.9	1,669.8	4,861.4	6,022.8
2021	13,734.7	4,314.7	1,522.9	3,402.2	8,435.4
2022	11,221.3	3,842.9	1,333.2	2,400.4	4,218.3
2023	10,728.8	3,441.5	1,084.6	2,826.1	1,235.5
2024	10,557.8	3,058.7	975.3	2,682.6	1,880.5

المصدر: وزارة المالية، تقارير قوانين المالية (2002، 2015، 2016، 2017، 2018، 2020، 2024)؛ والحولية الإحصائية للشؤون الاجتماعية 1962-2011

الملاحق

الملحق رقم -3-

السنوات	التحويلات الاجتماعية	نفقات التشغيل	رصيد الميزانية	نسبة التحويلات الاجتماعية / رصيد الميزانية %
2000	262.42	856.19	-53.20	-493.29
2001	315.00	963.63	68.71	458.46
2002	367.68	1,097.72	26.04	1,412.08
2003	416.31	1,122.76	-164.62	-252.88
2004	428.02	1,251.06	-285.37	-149.98
2005	460.47	1,245.13	-338.05	-136.21
2006	596.37	1,437.87	-611.09	-97.59
2007	708.57	1,673.93	-1159.52	-61.10
2008	1164.04	2,217.78	-1288.60	-90.33
2009	1207.86	2,300.02	-970.97	-124.39
2010	1239.26	2,659.08	-1392.30	-89.00
2011	2065.07	3,879.21	-2363.76	-87.36
2012	1868.50	4,782.63	-3254.14	-57.41
2013	1574.36	4,131.54	-2128.83	-73.95
2014	1609.12	4,494.33	-3068.02	-52.44
2015	1830.31	4,617.01	-3103.79	-58.97
2016	1841.57	4,585.56	-2285.91	-80.56
2017	1624.92	4,677.18	-1234.75	-131.59
2018	1763.82	4,813.68	-1342.60	-131.37
2019	1820.77	4,879.13	-1138.98	-159.85
2020	1797.58	4,752.40	-2381.50	-75.48
2021	2073.17	5,120.00	-2415.42	-85.83
2022	1942.00	5,630.00	-1891.39	-102.67
2023	1800.00	6,850.00	-2701.90	-66.62
2024	1950.00	9,150.00	-5958.03	-32.73

